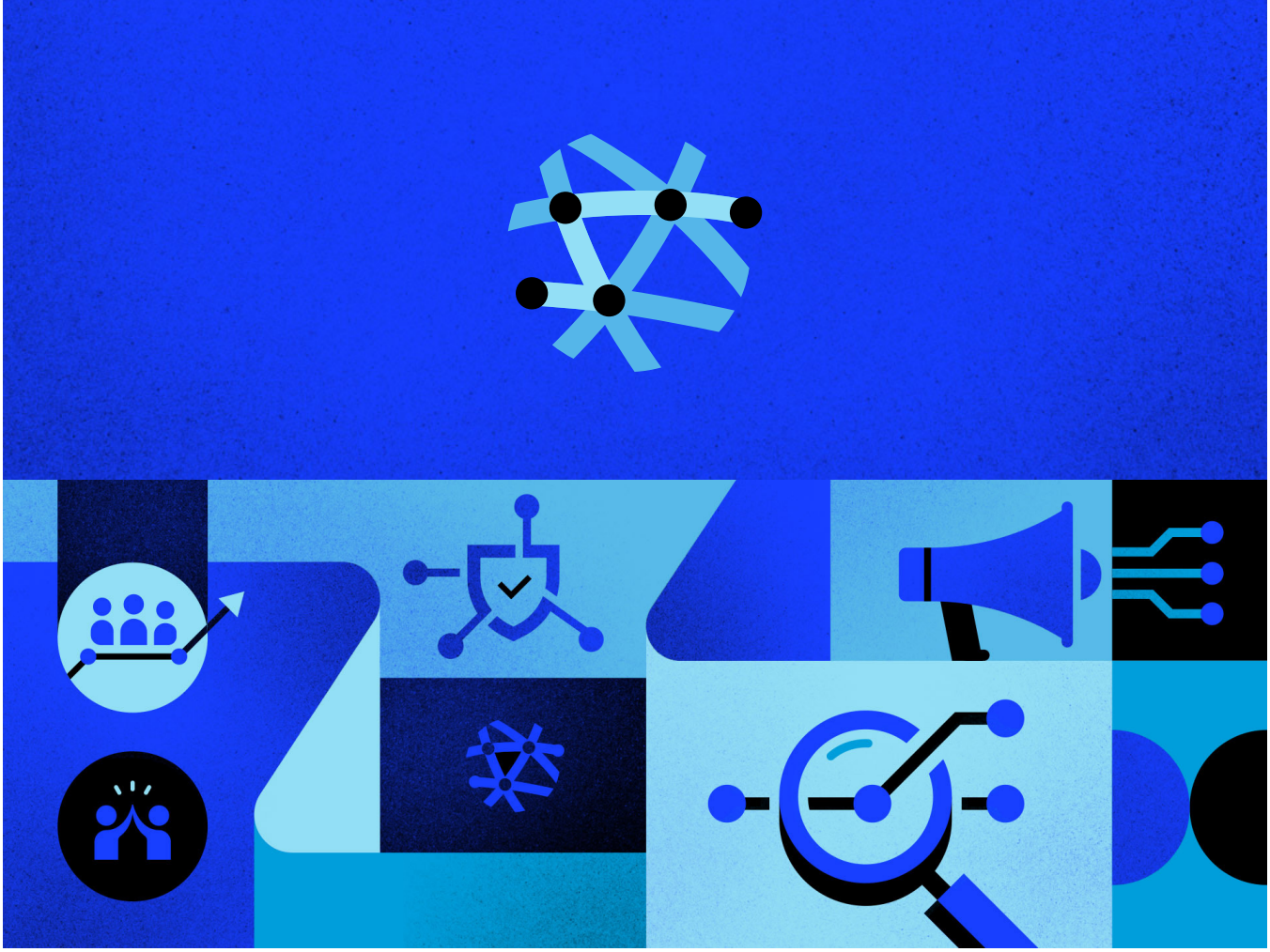

مبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات

توصيات من أجل العمل المتعدد الأطراف

الأمم المتحدة

المحتويات

النظام البيئي للمعلومات في العصر الرقمي ٣

سلامة المعلومات وأهداف التنمية المستدامة ٤

مبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات ٥

المبادئ العالمية بشأن سلامة المعلومات ٧

الثقة والمرونة المجتمعية ٨

حوافز صحية ١٠

تمكين الجمهور ١٢

وسائل إعلام مستقلة وحرة وتعددية ١٤

الشفافية والبحث ١٦

الدعوات إلى العمل ١٨

شركات التكنولوجيا ١٩

الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي ٢٥

المعلنون ٢٧

الجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص ٢٩

وسائل الإعلام الإخبارية ٣٠

الباحثون والمجتمع المدني ٣٢

الدول ٣٤

الأمم المتحدة ٣٨

الخطوات التالية ٤٠

المرفق ٤١

النظام البيئي للمعلومات في العصر الرقمي

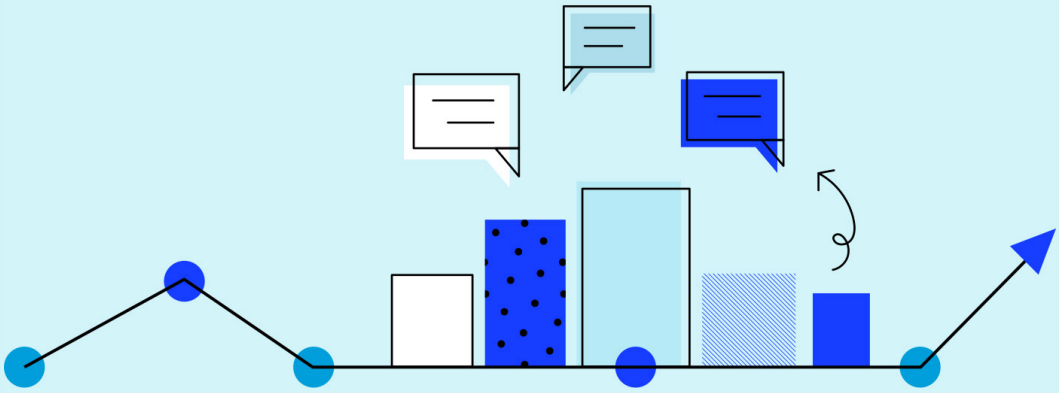

أحدث التقدم التكنولوجي خلال بضعة عقود ثورة في الاتصالات، حيث خلق همزة وصل بين الأفراد والمجتمعات على نطاق كان من المستحيل تصوره في السابق، وأتاح فرصًا لا مثيل لها لنشر المعرفة والإثراء الثقافي والتنمية المستدامة. وبطرق شتى، رفع سقف الطموحات بشأن سلامة النظام البيئي للمعلومات - حيث تسود حرية التعبير المطلقة وتتوفر معلومات دقيقة وموثوقة، دون تمييز وكراهية، للجميع في بيئة معلومات مفتوحة وشاملة وآمنة ومأمونة.

وفي حين مكّن هذا التقدم من نشر المعلومات على نطاق واسع، فقد سهل أيضًا لمختلف الجهات الفاعلة نشر المعلومات الخاطئة والمضللة وخطاب الكراهية بحجم وسرعة وانتشار غير مسبوقة تاريخيًا، مما يهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات. وتشمل هذه المخاطر مجموعة من التهديدات القائمة والناشئة والمستقبلية وسط التقدم السريع في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

يمكن أن يقوض هذا التدهور في سلامة فضاءات المعلومات حقوق الإنسان ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار ومستقبل صالح للعيش على كوكبنا. ولهذا، فإن مهمة تعزيز سلامة المعلومات تعتبر أحد التحديات الأكثر إلحاحًا في عصرنا.
تستلزم سلامة المعلومات وجود فضاء معلوماتي تعددي يدعم حقوق الإنسان والمجتمعات المسالمة والمستقبل المستدام. وتحمل في طياتها وعدًا بعصر رقمي يعزز الثقة والمعرفة والاختيار الفردي للجميع.

يشمل تعزيز سلامة المعلومات تمكين الأشخاص من ممارسة حقهم في البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، وفي اعتناق الآراء دون أي تدخل. وفي بيئة معلومات رقمية متزايدة التعقيد، يعني هذا تمكين الأفراد من التنقل في فضاءات المعلومات بأمان مع الخصوصية والحرية.

سلامة المعلومات وأهداف التنمية المستدامة

تعد الجهود المبذولة لتعزيز سلامة المعلومات أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها. ومن الممكن أن يؤدي تدهور سلامة النظام البيئي للمعلومات إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة في تحقيق الأهداف، ولا سيما في بلدان الجنوب.

وتتأثر الفئات التي تعاني من الضعف والتهميش تأثرا غير متناسب. فمشاركة أعداد أكبر من النساء في القوى العاملة العالمية، على سبيل المثال، أمر حيوي لتحقيق الأهداف. ومع ذلك، بالإضافة إلى القوانين والسياسات التمييزية الموجودة في العديد من البلدان، يتم استخدام خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والمعلومات المضللة والعنف لإخضاع المرأة بشكل منهجي عن طريق إسكاتها وإخراجها من المجال العام. ويمكن أن يكون لهذا عواقب مدمرة وطويلة الأمد على مشاركة المرأة، وقمع أصوات النساء وتأجيج الرقابة الذاتية، والتسبب في الإضرار بالمهنة والسمعة وتعريض التقدم الذي تم تحقيقه بشق الأنفس في المساواة بين الجنسين للخطر.

تسلط الجهود المبذولة لاستغلال فضاء المعلومات لتقويض العمل المناخي الضوء بشكل أكبر على مدى إلحاح هذا التحدي. وتسعى حملات التضليل المنسقة، والتي غالبا ما تكون مدفوعة بمصالح تجارية، إلى إنكار أو زرع الشك حول الأساس المتفق عليه علميا لتغير المناخ الناجم عن أنشطة بشرية من أجل تأخير العمل لتحقيق الأهداف المناخية أو إخراجه عن مساره. وقد أصبحت الشخصيات العامة من نشطاء وعلماء ومذيعون في مرمى خطاب الكراهية والتهديدات والمضايقات بسبب جهودهم في توفير المعلومات حول أزمة المناخ ومعالجتها.

وعلى نطاق الأهداف الإنمائية، من الصحة الجيدة وانعدام الجوع إلى السلام والعدالة والتعليم والحد من أوجه عدم المساواة، ستعزز التدابير الرامية إلى تعزيز سلامة المعلومات الجهود المبذولة لتحقيق مستقبل مستدام وعدم ترك أحد خلف الركب.

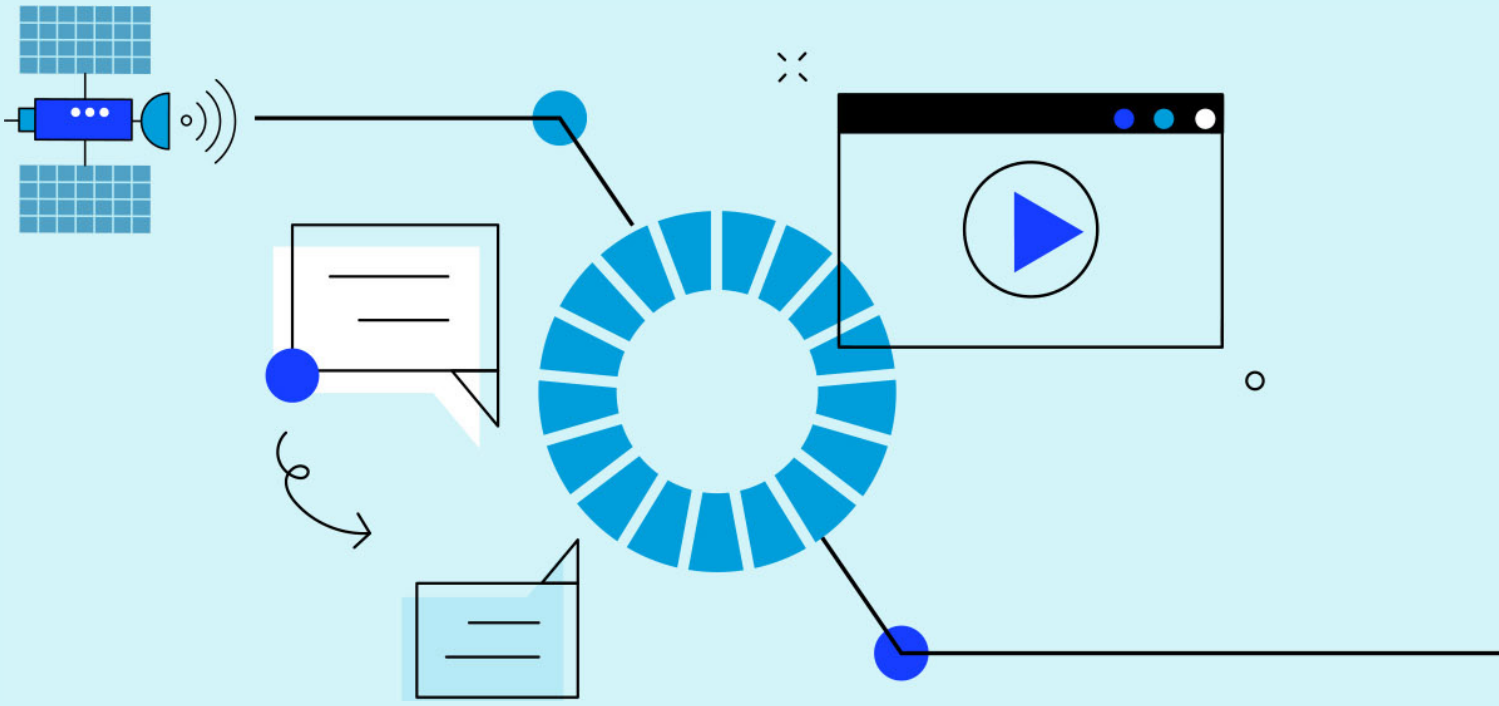

مبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات

أجرت الأمم المتحدة مشاورات واسعة النطاق ومتنوعة بشأن سلامة المعلومات في جميع المناطق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وممثلي القطاع الخاص. وتحدث أصحاب المصلحة من خلال المناقشات على المستوى القطري، والجلسات الافتراضية، والاجتماعات الثنائية، وعبر نموذج عام عبر الإنترنت منتشر عالميًا.

وسلطت هذه المشاورات الضوء على الحاجة إلى توحيد التوصيات القابلة للتطبيق في جميع المناطق الجغرافية والسياقات والتي تتناول متطلبات جميع الأفراد، ولا سيما تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة.

واستجابة لذلك، توفر مبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات إطارا شاملا لتوجيه عمل أصحاب المصلحة المتعددين من أجل نظام بيئي أكثر صحة للمعلومات. يتألف هذا الإطار من خمسة مبادئ لتعزيز سلامة المعلومات، يتضمن كل منها توصيات لمجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وتتمثل المبادئ في الثقة والمرونة المجتمعية؛ وسائل الإعلام المستقلة والحرة والتعددية؛ الشفافية والبحث؛ تمكين الجمهور؛ والحوافز الصحية. وتشترك جميعها في جوهرها المتمثل في الالتزام الثابت بحقوق الإنسان.

تعترف المبادئ العالمية بالجهود المكثفة المبذولة والتقدم الذي أحرزته الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون وتبني على هذه الجهود. وتوفر نقطة انطلاق موحدة لحماية وتعزيز سلامة المعلومات في جميع مناحي الحياة، وبجميع اللغات والسياقات، مع الاعتراف بالتضامن العالمي واتساع نطاق الاستجابات المطلوبة على نطاق وسرعة وكثافة غير مسبوقة.

تمثل المبادئ العالمية فرصة للأفراد والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والحكومات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والشركات الربحية عبر قطاعات التكنولوجيا والإعلان والعلاقات العامة، لتتوافق مع الحقوق والحريات المنصوص عليها في القانون الدولي، وتشكل تحالفات واسعة من أجل سلامة المعلومات.

تعتمد المبادئ العالمية على الأفكار المقترحة في جدول أعمالنا المشترك وفي موجز السياسات الثامن للأمين العام للأمم المتحدة: سلامة المعلومات على المنصات الرقمية.

بالإضافة إلى كونها مستندة إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن المبادئ العالمية تكمل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومبادئ اليونسكو التوجيهية بشأن إدارة المنصات الرقمية، وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وتوصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي واستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. وتوفر المبادئ العالمية مورداً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اعتباراتها تجاه ميثاق المستقبل والاتفاق الرقمي العالمي.

وبهذه الطريقة، تعكس المبادئ العالمية أيضًا التزام الأمم المتحدة الثابت بتعزيز سلامة المعلومات وتهدف إلى توجيه عمل المنظمة في المستقبل.

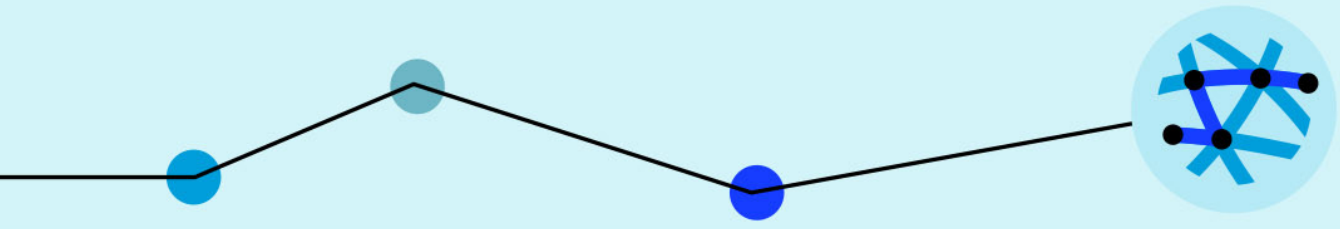

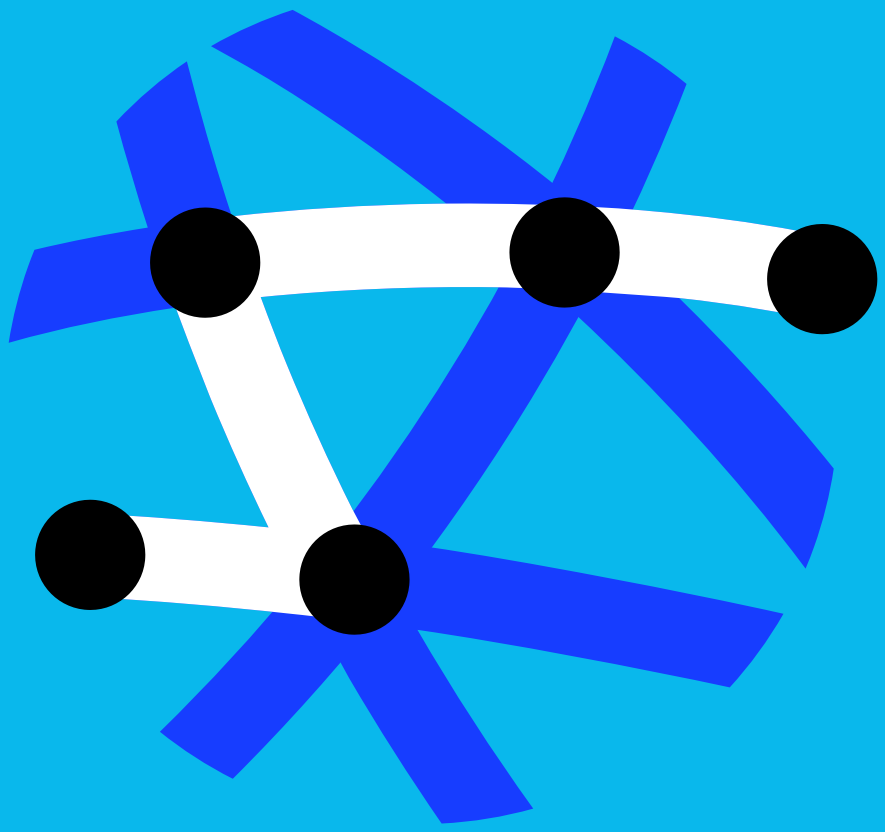

5 المبادئ العالمية بشأن سلامة المعلومات

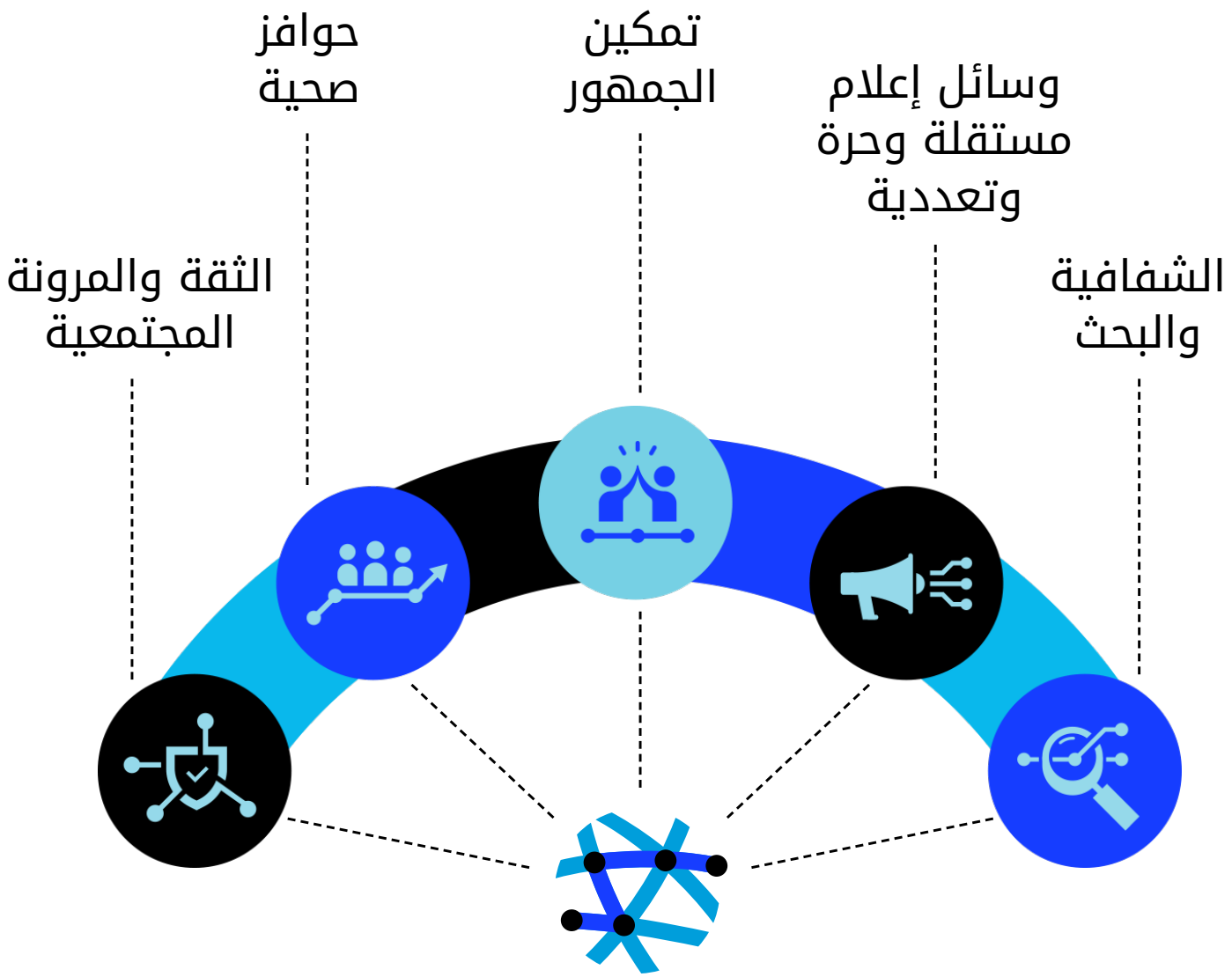

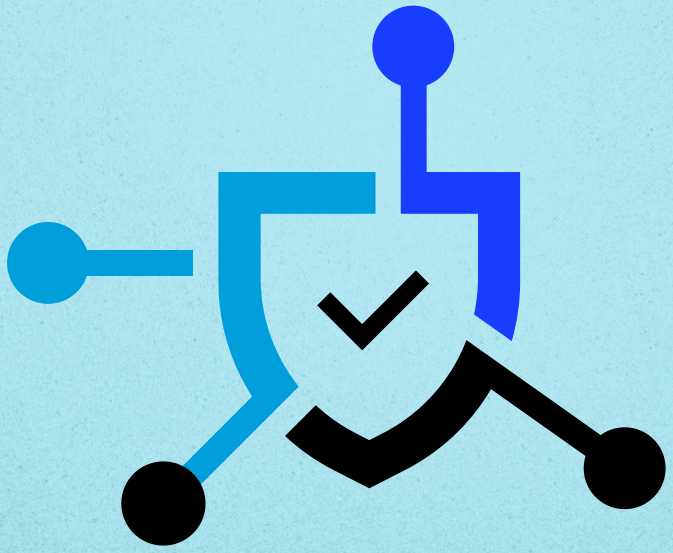

الثقة والمرونة المجتمعية

تعد الثقة والمرونة في المجتمعات من المكونات الأساسية لسلامة المعلومات. تشير الثقة، في هذا السياق، إلى ثقة الناس في مصادر وموثوقية المعلومات التي يصلون إليها، بما في ذلك المصادر والمعلومات الرسمية، وفي الآليات التي تسمح بتدفق المعلومات في جميع أنحاء المنظومة المعلوماتية. وتعني المرونة قدرة المجتمعات على التعامل مع الاضطرابات أو أعمال التلاعب داخل النظام البيئي للمعلومات.

تتأثر الثقة والمرونة بالإجراءات التي تحركها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى إلى استغلال النظام البيئي للمعلومات لتحقيق مكاسب استراتيجية أو سياسية أو مالية. ويمكن أن تؤدي هذه الإجراءات، التي يتم تنسيقها على نطاق واسع في بعض الأحيان، إلى مجموعة من الأضرار وتهدد قدرة الناس على التقييم النقدي للعلم والحقائق.

تتمتع شركات التكنولوجيا الكبرى بسلطة كبيرة في النظام البيئي للمعلومات وتمارس تأثيرًا مفرطًا على الطريقة التي يتفاعل بها أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات الأخرى والمعلنون ووسائل الإعلام الإخبارية والمستخدمون الأفراد، مع المعلومات والوصول إليها.

لقد جلب التقدم في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، وسائل لخلق مخاطر تهدد فضاءات المعلومات على نطاق واسع وبأقل التكاليف. إذ يمكن أن يكون المحتوى الذي يتم صنعه أو تعديله بواسطة الذكاء الاصطناعي، والذي يُزعم أنه حقيقي أو أصلي، مقنعا بدرجة كبيرة ورنان عاطفيا ويصعب كشفه وينتشر بسرعة عبر المنصات ومنافذ الوسائط التي تعتمد على الخوارزميات. وهو ما يمكن أن يخلق قصورا في الثقة ويسرعه ويعمقه بشكل كبير.

تتطلب معالجة المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات ثقة وممارسات سلامة رقمية قوية وتطلعية ومبتكرة، يتم تطبيقها بشكل متسق عبر اللغات والسياقات. ويجب أن تعكس هذه الممارسات آراء الفئات الضعيفة والمهمشة والتي تتعرض بشكل غير متناسب لضرر المحتمل.

كما يجب إيلاء الاعتبار بشكل خاص للنساء وكبار السن والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية واللاجئين وعديمي الجنسية والأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومجموعات الأقليات العرقية أو الدينية.

يقضي العديد من الشباب والأطفال جزءًا كبيرًا من حياتهم يتصفحون الإنترنت ويستقون كما هائلا من المعلومات من القنوات الرقمية. فهم يتحملون في كثير من الأحيان وطأة المخاطر التي تتعرض لها فضاءات المعلومات وسيكونون الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالتكنولوجيات الناشئة واتجاهات وسائل الإعلام.

عادة ما يكون الناس أكثر مرونة وأفضل تجهيزًا لاستباق مثل هذه المخاطر والتعامل معها عندما تتاح لهم إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات ويشعرون بأنهم مدمجون ومتساوون ومؤمنون اجتماعيًا واقتصاديًا ومُمكنون سياسيًا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، تجد هذه المخاطر أرضا أكثر خصوبة للتكاثر. ولذلك، يجب أن تعترف الاستجابات بالاحتياجات المجتمعية الأساسية لتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

يمكن لجميع أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل من أجل الصالح العام أن يسعوا جاهدين للتكيف مع حقائق مشهد الاتصالات المتطور باستمرار من خلال تسخير فضاءات المعلومات لتحقيق المنفعة المشتركة. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بشكل خاص في اللحظات المجتمعية المحورية مثل الانتخابات والأخطار الطبيعية والأزمات بشرية المنشأ، عندما تكون المخاطر التي تهدد فضاءات المعلومات واضحة، مثل إمكانية تعميق الاستقطاب الاجتماعي وتقويض قدرة الناس على المشاركة في الحياة العامة، وفي الحالات القصوى، استخدام هذه الفضاءات للتحريض على العنف.

ويمكن أن يصبح الناشطون والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك حفظة السلام والعاملون في الانتخابات والعلماء والكوادر الطبية وغيرهم، أهدافًا، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. كما يمكن أن تؤدي المضايقات عبر الإنترنت وغيرها من الأساليب الخبيثة إلى إسكات الأصوات وتقليص حيز المجتمع المدني. وتكتسي الجهود المتضافرة لحماية مثل هؤلاء الأفراد أهمية بالغة.

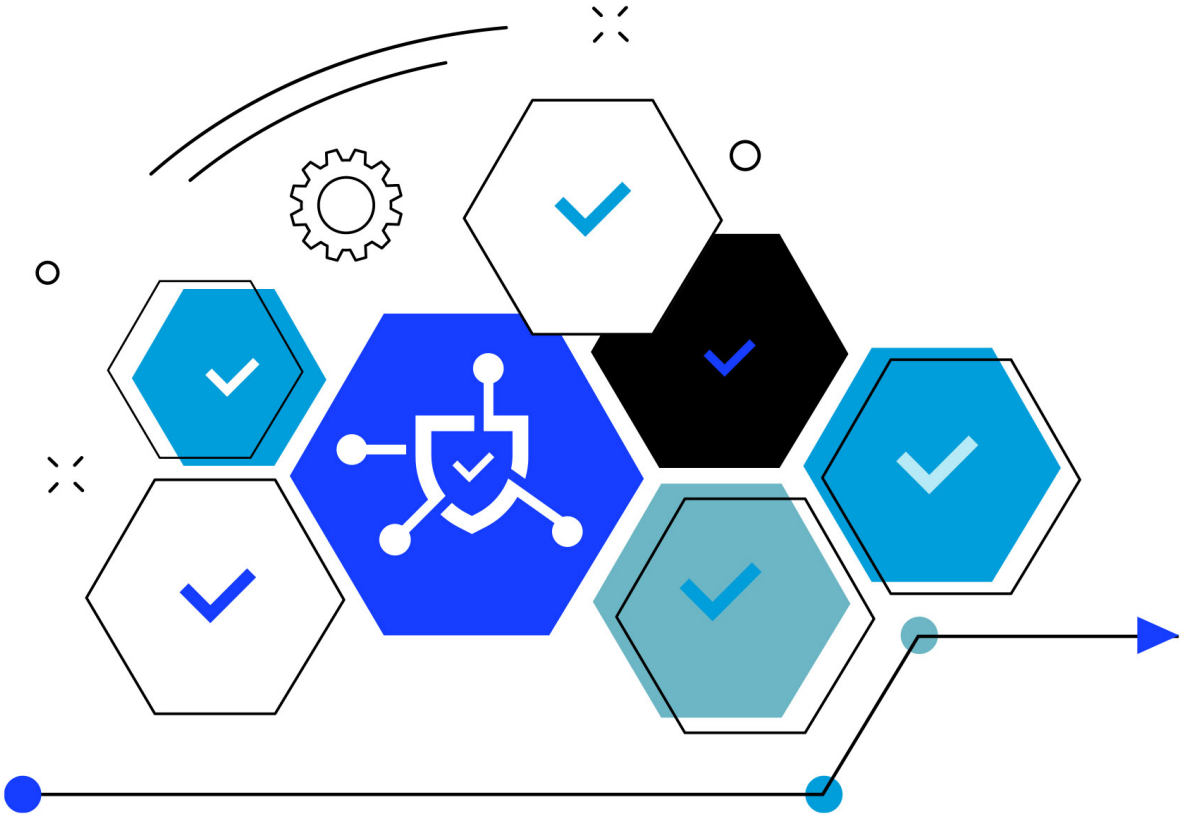

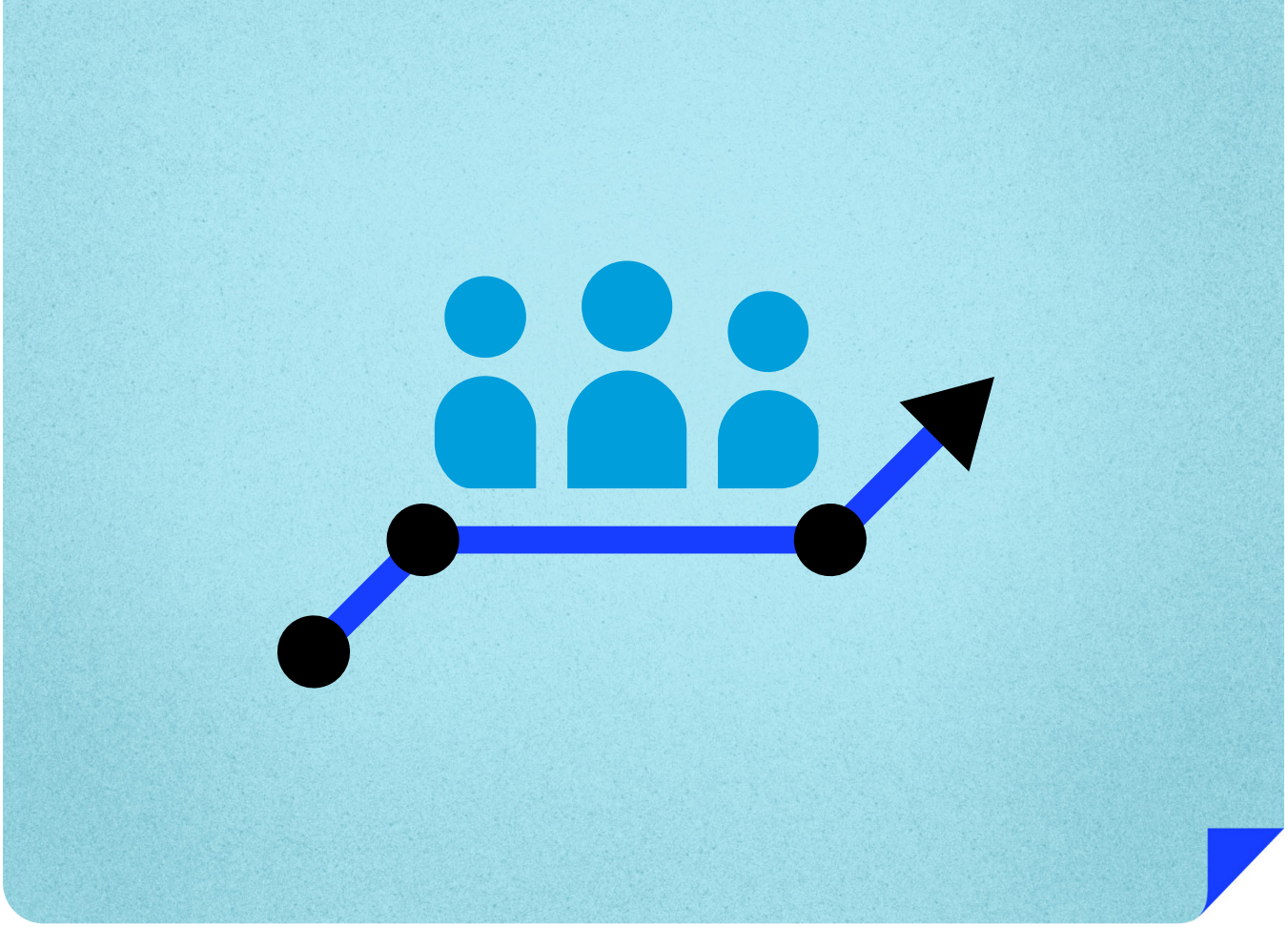

حوافز صحية

يتضمن إنشاء حوافز صحية معالجة الآثار الحاسمة على سلامة النظام البيئي للمعلومات الناتجة عن نماذج الأعمال القائمة، والتي تعتمد على الإعلانات الموجهة وغيرها من أشكال تسييل المحتوى باعتبارها الوسيلة السائدة لتوليد الإيرادات.

وقد وفرت هذه النماذج فرص نمو غير مسبوقة للشركات من جميع الأحجام، وفي المقام الأول شركات التكنولوجيا التي تمتلك وتدير منصات رقمية، وأدت إلى ظهور اقتصاد إبداعي يدعمه ويستفيد منه عدد لا يحصى من الأشخاص. وقد مكنت هذه النماذج أيضًا من توفير الحوافز والفرص المالية لمقدمي المعلومات المضللة وخطاب الكراهية الذين يستغلون اقتصاد الانتباه حيث تتعقب شركات التكنولوجيا سلوك المستخدم لجمع البيانات، وتغذية الخوارزميات التي تعطي الأولوية للمشاركة في محاولة لزيادة الإيرادات المحتملة للمعلنين وصانعي المحتوى. غالبًا ما تولد الرسائل المصممة لاستقطاب وإثارة مشاعر قوية أكبر قدر من التفاعل، ونتيجة لذلك تؤدي الخوارزميات إلى مكافأة المحتوى الضار وتضخيمه.

وتشمل الجهات الفاعلة التي تستغل نماذج الأعمال هذه الجهات المتلاعبة بالمعلومات وشركات العلاقات العامة الرئيسية التي تتعاقد معها الدول والشخصيات السياسية وكيانات القطاع الخاص للقيام بحملات تلاعب منسقة، عبر الحدود الوطنية في بعض الأحيان.

صمم قطاع التكنولوجيا عمليات الإعلان الرقمي لتكون معقدة ومبهمة مع الحد الأدنى من الإشراف البشري، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات الفاعلة في سلسلة توريد تكنولوجيا الإعلان، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى التي تستفيد أكثر من الجميع.

وقد يؤدي هذا التصميم المبهم إلى أن تمول ميزانيات إعلانية أفراد أو كيانات أو أفكار عن غير قصد الأفراد أو

الكيانات أو الأفكار التي ربما لم يكن المعلنون ينوون دعمها، مما قد يشكل خطرًا ماديًا على العلامات التجارية. ويمكن أن تؤثر مواضع الإعلانات هذه أيضًا سلبًا على فعالية الحملة الإعلانية وسلامة العلامة التجارية.

تتولى مجموعة صغيرة من الشركات التي تهيمن على تكنولوجيا الإعلان في الوقت نفسه مسؤولية تنفيذ معايير الإعلان على المنصات التي تمتلكها، حيث يمكن أن يكون تطبيق هذه المعايير غير مكتمل وغير متسق.

ويسلط تدهور سلامة النظام البيئي للمعلومات الضوء على الحاجة إلى تحول أساسي في هياكل الحوافز، والذي يمكن أن يحدث من خلال نماذج الأعمال التي تسترشد بحقوق الإنسان والتي لا تعتمد على الإعلانات البرمجية الموجهة القائمة على الخوارزميات والمستندة إلى تتبع السلوك والبيانات الشخصية.

يمكن للمعلنين الاستفادة من النظام البيئي للمعلومات بطريقة تعزز سلامة المعلومات وتتكون مجدية من الناحية التجارية. وفي حين أنه من المستبعد أن تتخلى شركات التكنولوجيا بسهولة عن نماذج الأعمال القائمة، يمكن تحقيق حوافز صحية من خلال زيادة المعلنين لمستوى الشفافية في عمليات الإعلان والتزام مقدمي الإعلانات بسياسات الإعلان المسؤولة عن حقوق الإنسان. ويمكن للمعلنين أيضًا تحقيق عائد أفضل على استثماراتهم من خلال التحكم أكثر في سلسلة التوريد الشفافة.

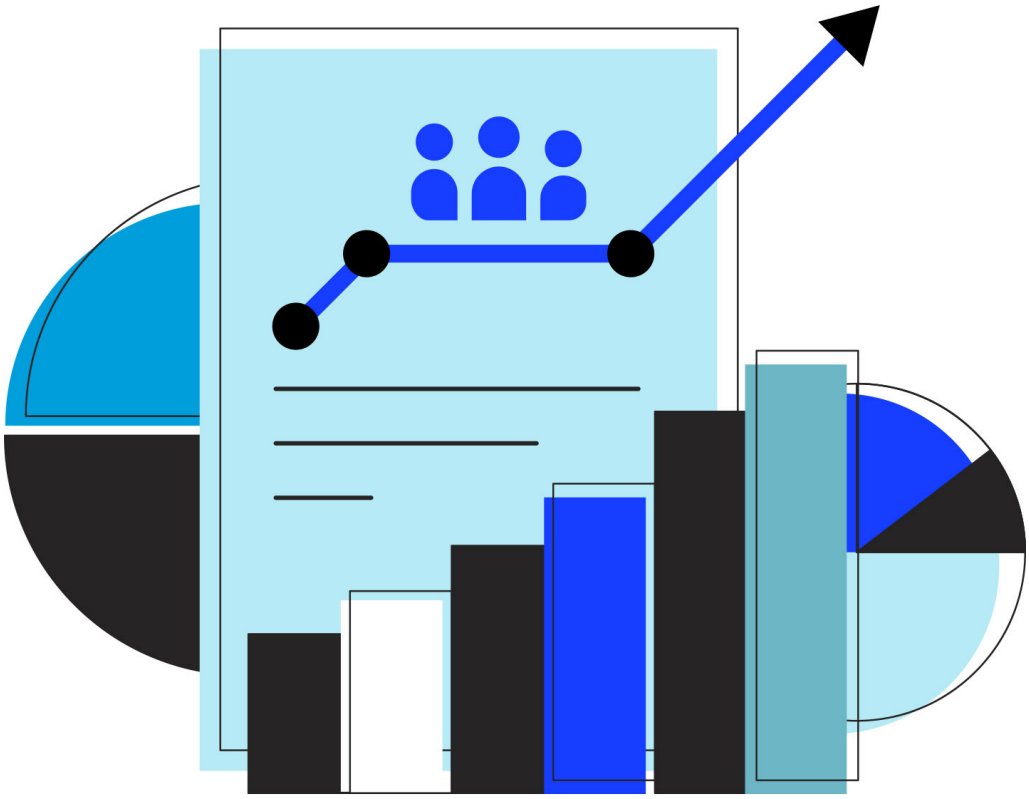

تمكين الجمهور

يتطلب تمكين الأفراد الذين يتنقلون في النظام البيئي للمعلومات أن يتحكم الناس في تجربتهم عبر الإنترنت، وأن يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالوسائط التي يختارون استخدامها، وأن يعبروا عن أنفسهم بحرية. يتطلب تمكين الجمهور الوصول المستمر إلى مصادر المعلومات المتنوعة والموثوقة.

تعمل الفضاءات الرقمية من نواح عدة كمحفزات للمشاركة الشاملة في الحياة العامة، وربط الناس عبر الحدود الجغرافية مع تطلعات مشتركة لتحقيق التقدم. وعندما تسخر هذه الفضاءات لتحقيق الخير، فإنها تساعد في تمكين الأفراد ومنح القدرة لكل المستبعدين والمهمشين.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تعيق التكنولوجيات الرقمية التمكين الحقيقي. ففي كثير من الأحيان، لا يتحكم الأفراد بقدر كبير في كيفية استخدام بياناتهم الشخصية أو المحتوى الخوارزمي الذي تخصصه شركات التكنولوجيا الكبرى ويعرقل مقدمي المعلومات فهمهم ووصولهم للمعايير والآليات التي يستخدمونها في تبجيل وترويج أنواع معينة من المحتوى.

يجب أن تمكن شركات التكنولوجيا المستخدمين من تقديم المدخلات والتعقيبات بشأن جميع جوانب الثقة والسلامة وسياسة الخصوصية واستخدام البيانات، وأن تعترف بحق المستخدم في الخصوصية. ويجب عليها أن تعزز قدرة المستخدم على التحكم والاختيار، بما في ذلك إمكانية التشغيل البيني مع مجموعة من الخدمات المقدمة من مختلف مقدمي الخدمات.

كما يجب أن تهتم مبادرات التدريب على الدراية الإعلامية

والمعلوماتية والرقمية بتمكين الجميع، ولا سيما التركيز على التحديات المحددة التي تواجهها النساء وكبار السن والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة والمهمشة.

وعلى الرغم من أن الاتصال بالإنترنت آخذ في النمو، فإن ثلث العالم لا يزال غير متصل. وحتى بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الإنترنت، يمكن أن يؤدي عدم كفاية الوصول إلى إعاقة قدرتهم على تسخير موارد الإنترنت بالكامل، مما يجعلهم عرضة للمخاطر في الفضاء المعلوماتي. ومع سقوط الحواجز التي تحول دون الاتصال بسرعة، يتعين وضع مبادرات لتمكين مستخدمي الإنترنت الجدد وتزويد أولئك الذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى مهارات القراءة والكتابة الرقمية اللازمة لتجارب آمنة ومثمرة على الإنترنت.

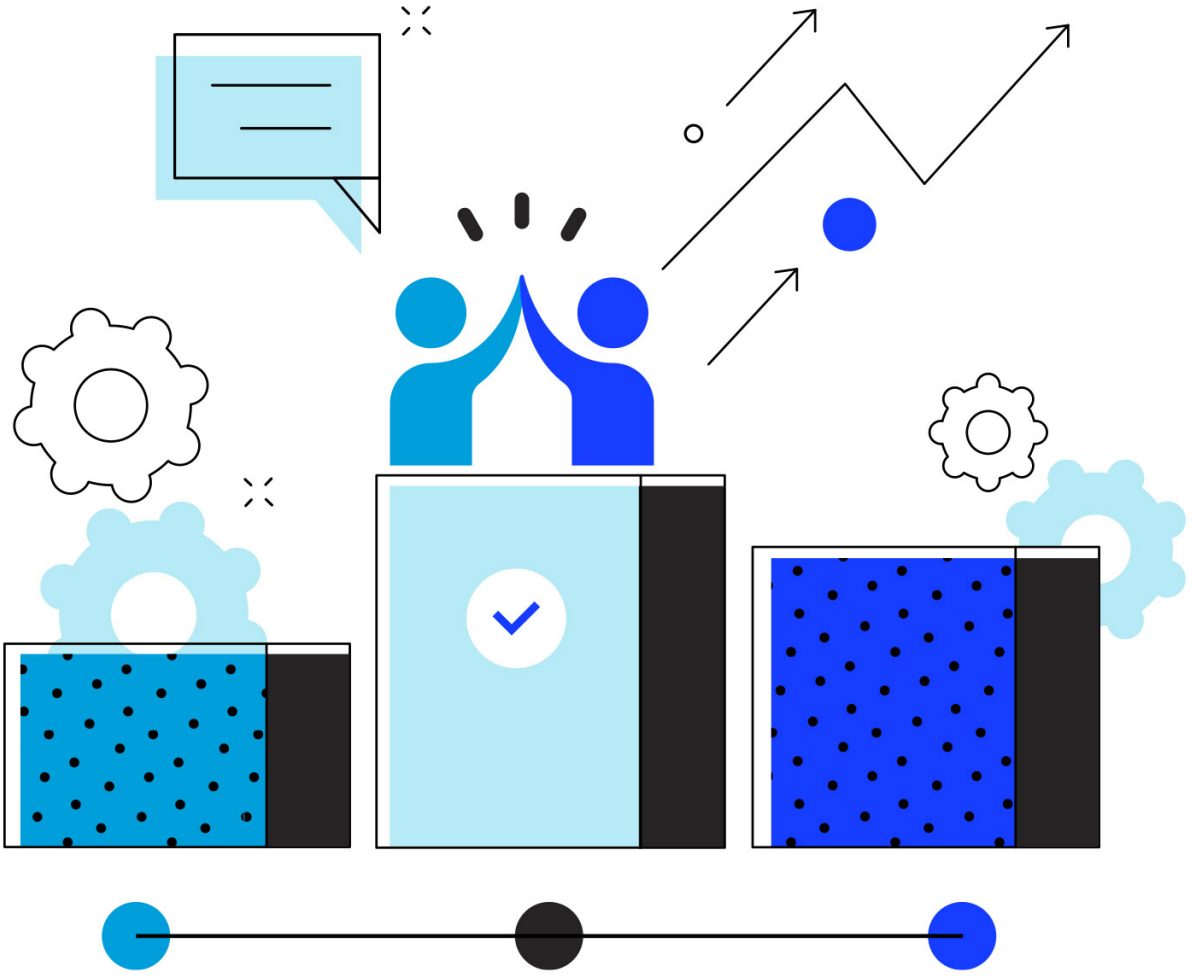

وسائل إعلام مستقلة وحرة وتعددية

لا يمكن تحقيق سلامة المعلومات إلا من خلال وسائل إعلام مستقلة وحرة وتعددية.

تدعم الصحافة الحرة سيادة القانون وتمثل حجر الزاوية للمجتمعات الديمقراطية، مما يتيح خطابًا مدنيًا مستنيرًا، ومساءلة السلطة، وحماية حقوق الإنسان. يمكن اعتبار الصحافة حرة أينما يتمتع الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام - بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة والمهمشة - بالحرية الثابتة في تقديم التقارير والعمل بأمان وعلانية، ويتمكن جميع الأفراد من الوصول المستمر إلى مصادر الأخبار المتعددة والموثوقة.

وتضطلع وسائل الإعلام بدور ومسؤولية خاصة تتمثل في توفير معلومات موثوقة ودقيقة وتخفيف المخاطر التي تهدد الفضاءات المعلوماتية. ومع ذلك، تواجه حرية الصحافة تهديدات كبيرة ومستمرة في جميع أنحاء العالم على الرغم من الحق في حرية التعبير الذي يتضمن أن تكون الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام حرة وغير خاضعة للرقابة وتعمل دون عوائق. كما يواجه العاملون في مجال الإعلام مضايقات وتهديدات وعنف عبر الإنترنت وخارجها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى فرض رقابة ذاتية ويزيد المخاطر المهنية.

وفي الوقت نفسه، فقد عانى قطاع الأخبار من هجرة عائدات الإعلانات إلى الفضاء الرقمي، الذي تهيمن عليه شركات التكنولوجيا الكبرى. وقد جعلت هذه العوامل من مصلحة هذه الشركات إحكام قبضتها على وسائل الإعلام، مما يقوض التنوع الإعلامي ويهدد الصحافة التي تخدم المصلحة المحلية والعامة. ويمكن أن يدفع ضعف التزام وسائل الإعلام بالمعايير التحريرية المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات ويضخمها، وقد تتقاطع هذه المخاطر بين الفضاءات المتصلة بالإنترنت وتلك الغير متصلة.

هناك حاجة إلى استجابات قوية وعاجلة لدعم المؤسسات الإخبارية والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الذي يخدم المصلحة العامة، مع الاعتراف بالسياقات ذات البنية التحتية الإعلامية المحدودة حيث يقدم الصحفيون المواطنون خدمة حيوية للناخبين المحليين. ويمكن أن تشمل هذه الاستجابات مساعدة قوية ومستدامة لتطوير وسائل الإعلام، وذلك عن طريق المنفذين المحليين.

تتمتع الدول وشركات التكنولوجيا بنفوذ كبير في تشكيل تدفقات المعلومات والسياسات، وينبغي لها تعزيز الجهود لضمان حرية الصحافة والسلامة الثابتة للصحفيين.

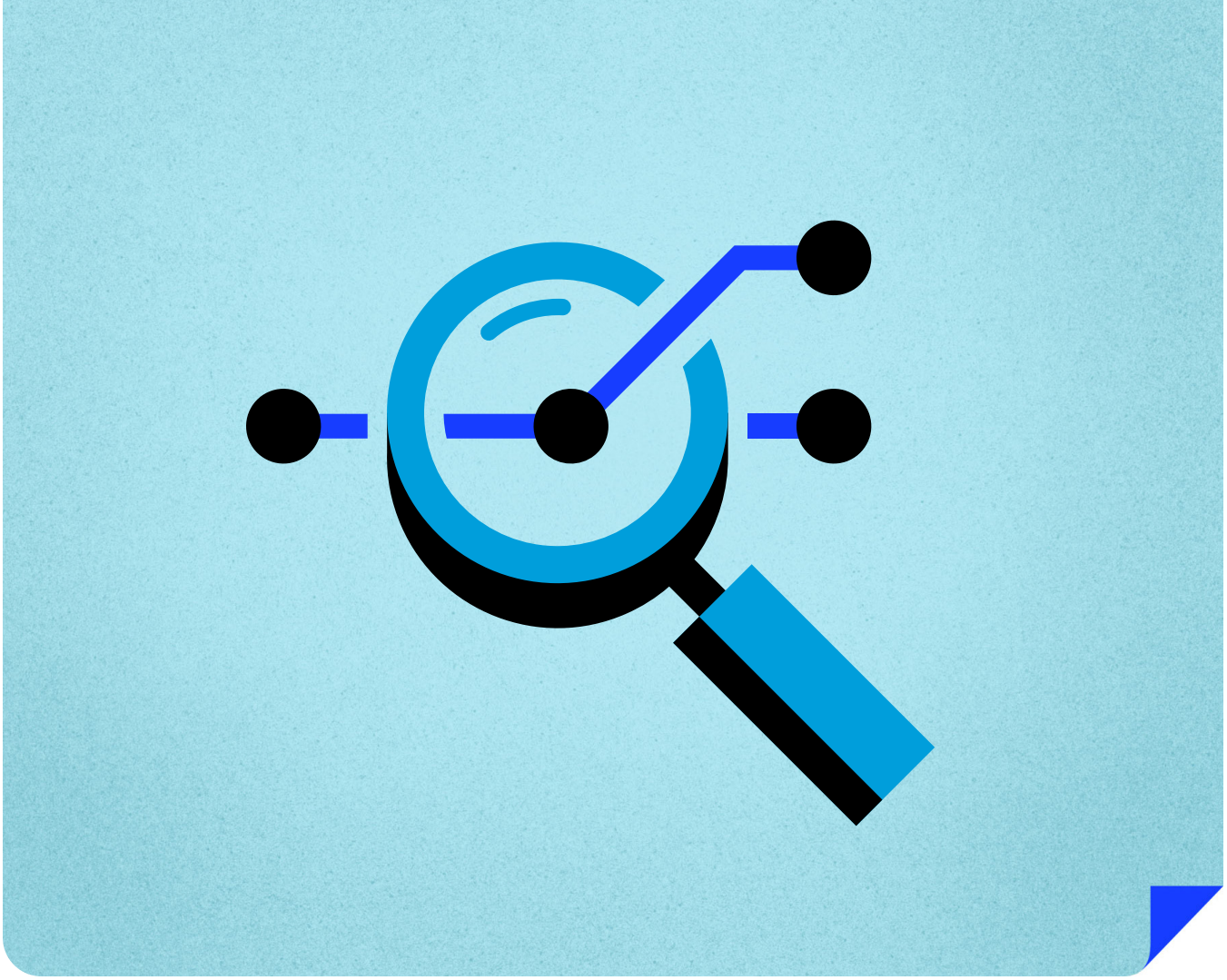

الشفافية والبحث

يمكن لزيادة الشفافية من جانب شركات التكنولوجيا ومقدمي المعلومات الآخرين أن تتيح فهمًا أفضل لكيفية نشر المعلومات واستخدام البيانات الشخصية ومعالجة المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات.

ومع ذلك، فإن اختلال توازن القوى يخلق حواجز أمام الشفافية. يتمتع عدد من شركات التكنولوجيا بإمكانية الوصول إلى حجم غير مسبوق من البيانات، وتتحكم، إلى جانب بعض مالكي وسائل الإعلام، بشكل كبير في النظام البيئي للمعلومات، مع وجود علاقات وثيقة أحيانا مع الدول والجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، فإن الاختيارات التنظيمية المتعلقة بالشفافية، والتي تم اتخاذها في عدد صغير من البلدان حيث يقع المقر الرئيسي لأغلبية شركات التكنولوجيا، تؤثر بشدة على بقية العالم. وغالبًا ما تقيد هذه الاختلالات الأبحاث التي تخدم المصلحة العامة ويمكن أن تعيق الجهود المبذولة لضمان العدالة وتلبية احتياجات المجتمعات المحرومة والسياقات التي لا تخضع للبحث الكافي. وقد زاد انتشار تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، والتي لم يعرف تأثيرها الكامل بعد، المزيد من التحديات في البحث وفهم النظام البيئي للمعلومات.

ويتطلب إنشاء فهم عالمي أكثر دقة لبيئات المعلومات وتعزيز الإجراءات الموجهة والقائمة على الأدلة لتعزيز سلامة المعلومات توسيع نطاق توافر البيانات والرؤى وتحسين جودتها وسهولة استخدامها.

وسيؤدي ضمان وصول مجموعة متنوعة من الباحثين إلى البيانات مع المحافظة على الخصوصية إلى تعزيز الجهود الجماعية لسد الفجوات البحثية وعدم المساواة. كما يجب حماية الأكاديميين والصحفيين والمجتمع المدني ودعمهم في القيام بعملهم الحيوي دون خوف أو مضايقة.

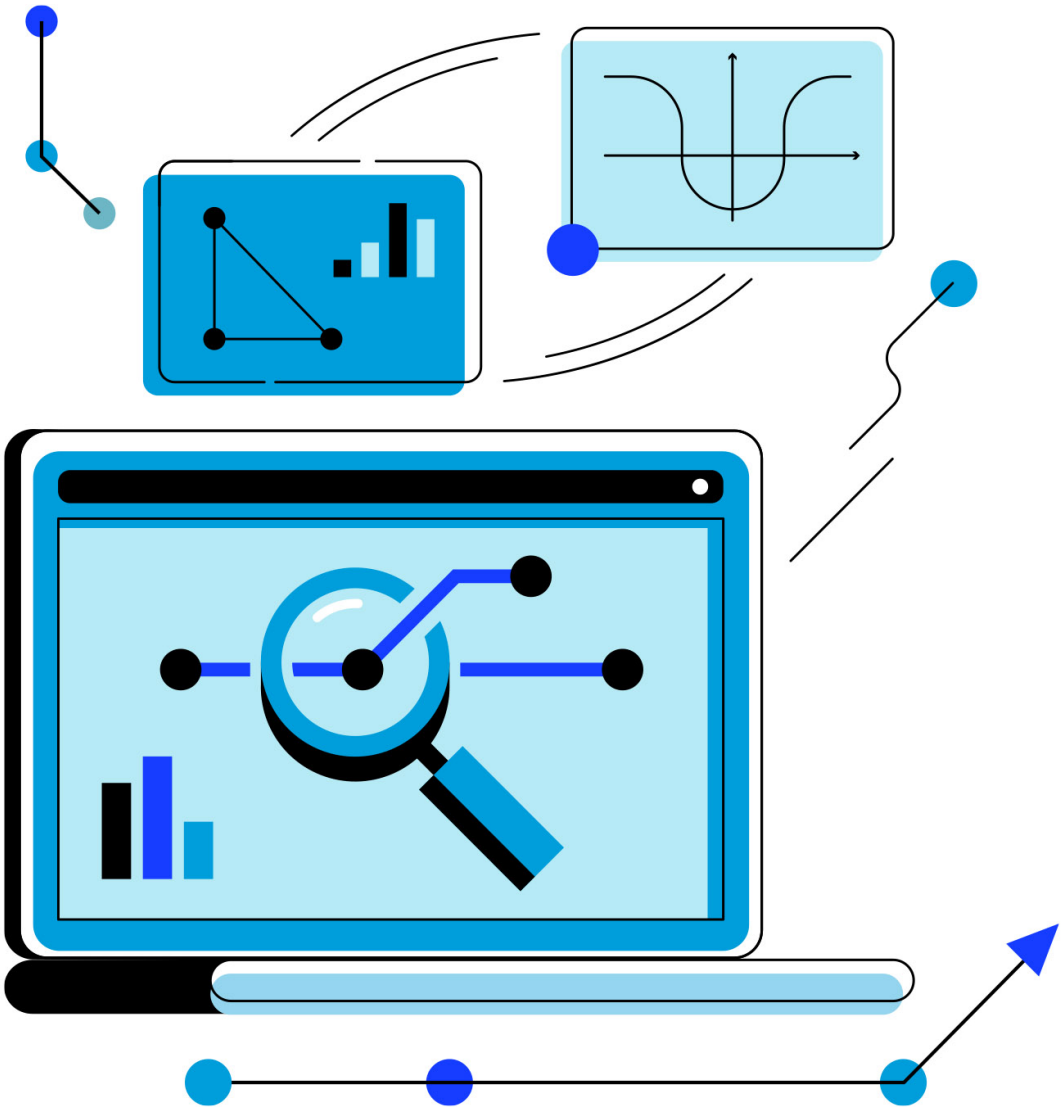

الدعوات إلى العمل

يتمثل الهدف من التوصيات التالية في تفعيل المبادئ الخمسة وتحويلها إلى خطوات قابلة للتنفيذ من أجل أصحاب المصلحة عبر النظام البيئي للمعلومات. وتتراوح هذه التوصيات، التي تعتبر مخططا شاملا، بين الالتزامات القانونية للدول ومسؤوليات قطاع التكنولوجيا وأفضل الممارسات لوسائل الإعلام والمجتمع المدني.

توصيات لأصحاب المصلحة

- شركات التكنولوجيا
- الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي
- المعلنون والجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص
- وسائل الإعلام
- الباحثون ومنظمات المجتمع المدني
- الدول والجهات الفاعلة السياسية
- الأمم المتحدة

شركات التكنولوجيا

تتخذ العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى مقرا لها في مواقع يكون قطاع التكنولوجيا فيها محدود التنظيم، وتتمتع هذه الشركات بنفوذ واسع. وتستفيد من مجموعات هائلة من البيانات التي يتم جمعها عن سلوك المستخدم، مما يسمح لها بتشكيل تدفقات المعلومات العابرة للحدود الوطنية والتحكم في التجارب الرقمية على نطاق عالمي.

ولتصحيح هذا الخلل في توازن القوى، هناك حاجة إلى إطار يعطي الأولوية للشفافية والرقابة المستقلة. من حق المستخدمين التحكم في بياناتهم وتجاربهم الرقمية مع توافر سبل واضحة للشكوى والتعويض. ومن الضروري وضع آليات مساءلة حتى تتحمل شركات التكنولوجيا مسؤوليتها عن عواقب تصميم واستخدام منتجاتها وخدماتها على حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك في حالات الأزمات والنزاعات.

وسيتطلب ذلك إجراء تقييم نقدي وشفاف لبنية المنصة لتحديد السمات التي تؤدي إلى تدهور سلامة المعلومات وتقويض حقوق الإنسان. وينبغي تنفيذ استراتيجيات منع وتخفيف هذا التدهور مع الحفاظ على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

ينبغي أن لا تولد المعلومات المضللة والكراهية أقصى قدر من التعرض والأرباح الهائلة. يمكن لنماذج الأعمال الجديدة القابلة للتطبيق تجاريًا والتي لا تعتمد على الإعلانات الآلية الموجهة أن تعزز الابتكار وتزيد من تمكين المستخدمين وتخدم المصلحة العامة. ويمكن لهذا النهج متعدد الأوجه إنشاء نظام بيئي معلوماتي أكثر توازناً يحترم حقوق المستخدم ويعزز بيئة رقمية جديرة بالثقة.

التوصيات:

أ. دمج السلامة والخصوصية من التصميم إلى التسليم. تضمين سياسات قوية بشأن السلامة والخصوصية في دورة الحياة الكاملة لجميع المنتجات والخدمات، بما في ذلك كل مرحلة من مراحل التصميم والتطوير والتسليم وإيقاف التشغيل، وتطبيق السياسات بشكل متسق على كل من الوسائط التي ينتجها الإنسان أو الذكاء الاصطناعي. التعاون مع منظمات خارجية مستقلة لإجراء ونشر تقييمات عامة مستمرة للمخاطر المتعلقة بجميع المنتجات والخدمات والتي تهدد حقوق الإنسان وذلك من أجل تقليل المخاطر المجتمعية بشكل استباقي وتخفيف الأضرار المحتملة، بما في ذلك قبل اللحظات المجتمعية المحورية وأثناءها. اتخاذ تدابير لحماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة، وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من الأشخاص الذين غالبًا ما يتم استهدافهم عبر الإنترنت؛ ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال العنف التي يتسبب استخدام التكنولوجيا في حدوثها أو زيادة حدتها. الابتكار لمواجهة التحديات الناشئة بما في ذلك الانتشار المحتمل للمخاطر الناتجة عن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات. ضمان التنوع والشمول في التوظيف في جميع مراحل تطوير المنتج وفي الفرق المعنية بالثقة والسلامة. وضع إجراءات لتبادل المعلومات الداخلية من أجل ضمان مشاركة تقييمات المخاطر والسياسات وفهمها بشكل جماعي على جميع مستويات الشركة ووظائفها، بما في ذلك القيادة. ضمان التنفيذ المتسق لجميع سياسات الثقة والسلامة.

ب. إعادة تقييم نماذج الأعمال. تقييم ما إذا كانت بنية المنصة تساهم في تدهور سلامة النظام البيئي للمعلومات وتقويض حقوق الإنسان وكيفية ذلك، واتخاذ تدابير التخفيف والمعالجة المتناسبة مع احترام حرية التعبير. تحديد نطاق نماذج الأعمال المبتكرة والقابلة للتطبيق تجاريًا والتي لا تعتمد على الإعلانات الآلية الموجهة وتخدم المصلحة العامة.

ت. حماية الأطفال. وضع تدابير لحماية ودعم حقوق الأطفال، مثل التحقق من السن والرقابة الأبوية وتنفيذها. تنفيذ سياسات وممارسات لمنع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال الذي يتسبب استخدام التكنولوجيا في حدوثه أو زيادة حدته. إنشاء ونشر آليات خاصة للإبلاغ والشكاوى من أجل الأطفال.

ث. تخصيص موارد. تخصيص موارد وخبرات داخلية كافية ومستدامة للثقة والسلامة بما يتناسب مع مستويات المخاطر. تخصيص موارد كافية لمعالجة السياقات اللغوية الاجتماعية والثقافية ولغات العمل والاحتياجات المتباينة للفئات الضعيفة والمهمشة، لا سيما في حالات النزاع أو عدم الاستقرار.

ج. ضمان الإشراف المتسق على المحتوى. التعاون مع منظمات خارجية مستقلة لتطوير عمليات الإشراف على المحتوى بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتأكد من تطبيق هذه السياسة بشكل متسق وغير تعسفي عبر مناطق العمل. تخصيص موارد كافية للإشراف على المحتوى البشري والآلي وتنظيمه، وتطبيقه بشكل متسق عبر جميع اللغات وسياقات العمل. اتخاذ تدابير لمعالجة المحتوى الذي ينتهك معايير مجتمع المنصة ويقوض حقوق الإنسان، مثل الحد من التضخيم الخوارزمي ووضع العلامات وإلغاء تحويل النقود. إتاحة بيانات مصنفة للجمهور عن تنفيذ سياسات الإشراف على المحتوى وعن الموارد المخصصة لذلك عبر لغات وسياقات العمل.

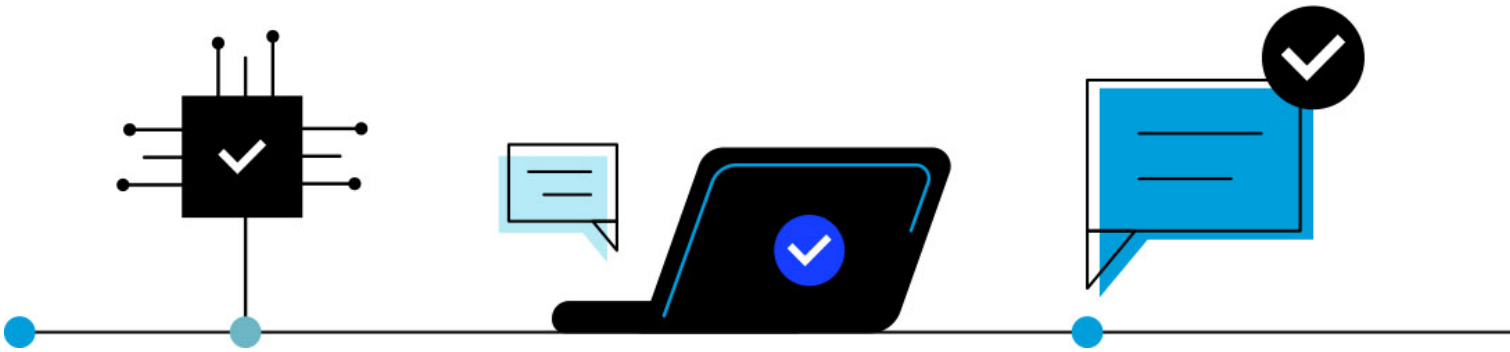

ح. **التمسك بمعايير العمل.** تهيئة ظروف العمل التي تتماشى مع قانون العمل الدولي وقانون حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية للمبادرات التي تضمن الرفاهية والسلامة والتدريب الجيد لجميع العمال، بما في ذلك المشرفين على المحتوى، المشاركين في جهود الثقة والسلامة.

خ. **إنشاء رقابة مستقلة.** إجراء مراجعة خارجية منتظمة ومستقلة لحقوق الإنسان، والتي تغطي شروط الخدمة ومعايير المجتمع؛ سياسات الثقة والسلامة والإعلان؛ إدارة المخاطر؛ وتأثيرات أنظمة الإعلان والتوصية عبر لغات وسياقات العمل؛ الإشراف على المحتوى؛ اجراءات الشكاوى والطعون؛ آليات الشفافية؛ ووصول الباحثين إلى البيانات. تقييم تأثير المنتجات والخدمات على الفئات الضعيفة والمهمشة، وعلى المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل. جعل نتائج المراجعة هذه علنية ومتاحة ومفهومة لجميع المستخدمين.

د. **وضع معايير متعلقة بالصناعة.** الشراكة مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع أطر مساءلة متعلقة بالصناعة مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، والالتزام بالتقارير العامة المدققة والرقابة المستقلة والمعايير القوية للخصوصية والشفافية وإدارة المخاطر والثقة والسلامة. وضع أحكام محددة تلبية لاحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة وفي السياقات الهشة، وإنشاء طرق فعالة لقياس ومعالجة المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان. ضمان التعاون بين المنصات والخدمات، مع الاعتراف بأن المخاطر يمكن أن تنتشر عبر الفضاءات المعلوماتية المختلفة، وأن لكل منها عيوب تصميمية خاصة بها وثغرات في السياسات يمكن استغلالها.

ذ. **رفع مستوى الاستجابة للأزمات.** العمل مع أصحاب المصلحة العاملين في المناطق العالية المخاطر، وإنشاء عمليات إنذار وتصعيد مبكرة بمعدلات استجابة سريعة وفي الوقت المناسب في سياقات الأزمات والنزاعات. إنشاء آليات لتمكين الوصول الجيد وفي الوقت المناسب إلى معلومات موثوقة ودقيقة تخدم المصلحة العامة.

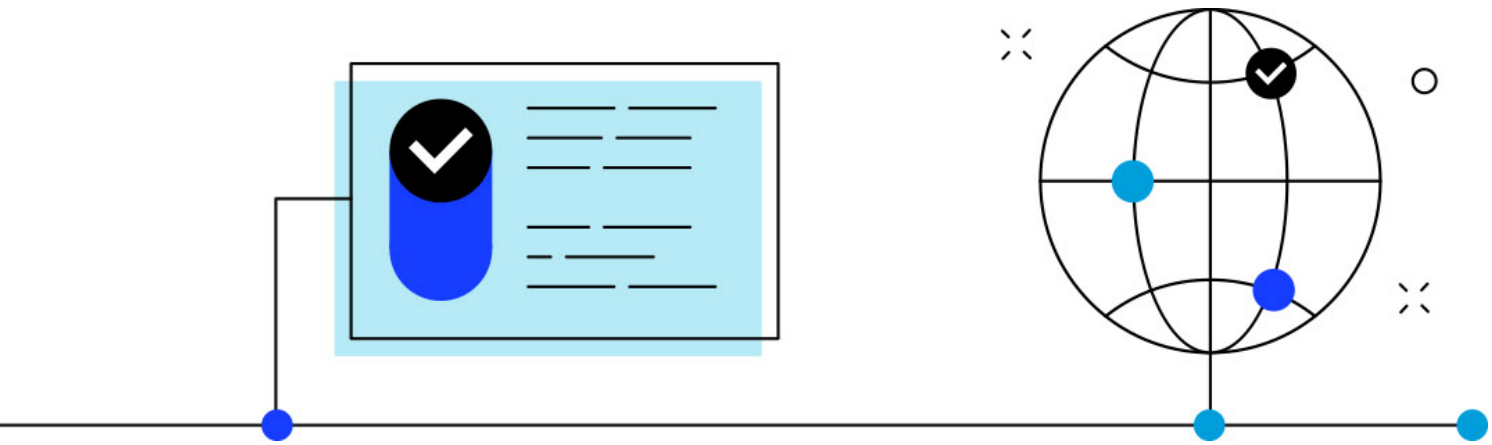

ل. دعم العمليات السياسية. إجراء تقييمات لمخاطر جميع المنتجات والخدمات على حقوق الإنسان وإتاحتها للجمهور قبل الانتخابات والعمليات السياسية الأخرى وأثناءها. إنفاذ جميع السياسات ذات الصلة لدعم سلامة المعلومات، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للمعلومات المضللة والمضايقة والعنف ضد المرأة والمجموعات الأخرى المستهدفة عادة في الحياة العامة، بما في ذلك المرشحين السياسيين.

ز. التعاون مع أصحاب المصلحة. المشاركة بشكل استباقي مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأطفال والمنظمات التي يقودها الشباب والمجتمع التقني لاكتساب فهم أعمق للمخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات وزيادة آليات الثقة والسلامة ومعايرتها وفقًا لذلك.

س. إنشاء آليات قوية لتقديم الشكاوى. ضمان آليات شفافة وآمنة ومأمونة ويسهل الوصول إليها من قبل المستخدمين وغير المستخدمين لتقديم الشكاوى والبلاغات والطعون والانتصاف في الوقت المناسب، بما في ذلك الاجراءات الخاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة. إنشاء وإنفاذ إجراءات لمنع إساءة استخدام آليات الإبلاغ والشكاوى، مثل السلوك المنسق غير الأصيل.

ش. تبليغ السياسات بوضوح. جعل الشروط والأحكام والسياسات ومعايير المجتمع وإجراءات التنفيذ سهلة الوصول ومتسقة ومفهومة، بما في ذلك للأطفال. توضيح جميع السياسات والإرشادات والقواعد المتعلقة بالمحتوى الإخباري والسياسي.

ص. إنفاذ سياسات الإعلانات. وضع ونشر وتنفيذ سياسات واضحة وقوية بشأن الإعلان وتسييل المحتوى. استعراض شراكات الناشرين وتقنيات الإعلان القائمة بشكل مستمر لتقييم ما إذا كان الشركاء في سلسلة توريد تكنولوجيا الإعلان يدعمون هذه السياسات. تقديم تقارير سنوية متاحة للعموم عن مدى فعالية إنفاذ السياسات وأي إجراءات أخرى متخذة.

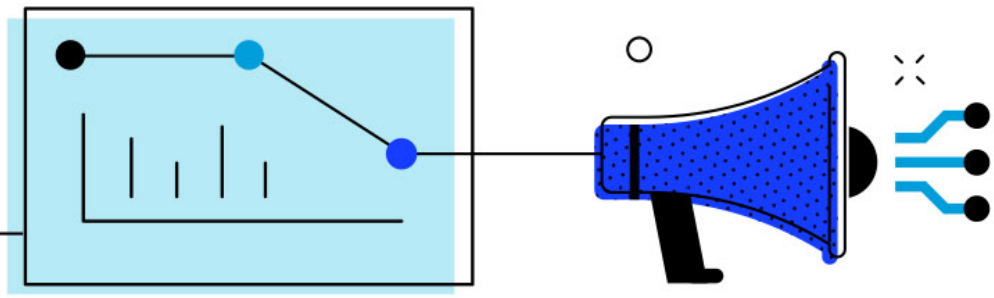

ض. إظهار شفافية الإعلانات. وضع علامة واضحة على جميع الإعلانات، مما يجعل المعلومات المتعلقة بالمعلن ومعايير الاستهداف وأي استخدام للمحتوى الذي ينشئه أو يعدله الذكاء الاصطناعي شفافًا للمستخدمين. الاحتفاظ بمكتبات إعلانية كاملة ومفتوحة وحديثة ومتاحة للبحث تحتوي على معلومات عن المصدر أو المشتري والمبلغ الذي تم إنفاقه والجمهور المستهدف. تقديم بيانات تفصيلية للمعلنين والباحثين حول المكان الدقيق الذي ظهرت فيه الإعلانات في أي نطاق زمني محدد، وعن دقة وفعالية الضوابط والخدمات حول مواضع الإعلانات ومدى قرب العلامة التجارية. تقديم تقارير شفافة فيما يتعلق بمصادر الإيرادات وترتيبات المشاركة مع المعلنين وصانعي المحتوى. وسم جميع الإعلانات السياسية بوضوح، بما في ذلك الإشارة إلى المحتوى الذي تم صنعه أو تعديله بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتوفير معلومات يسهل الوصول إليها حول سبب استهداف المتلقين، وهوية ممول الإعلانات وقيمة المبلغ المدفوع.

ط. دعم سلامة وسائل الإعلام وتنوعها. خلق بيئة تمكينية لتوزيع المحتوى الإخباري التعددي، مما يسمح للمستعملين بالوصول إلى مجموعة واسعة من المصادر الإعلامية. دعم وسائل الإعلام المستقلة والحرة والتعددية، وخاصة الصحافة المحلية وصحافة المواطن متنوعة اللغات والسياقات، مع احترام استقلالية التحرير. اتخاذ جميع التدابير لدعم حقوق الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الرقمي. وضع أحكام واضحة وشفافة للمساعدة في حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام من المضايقات وسوء المعاملة والتهديدات بالعنف، مما يعكس المخاطر التي يواجهها الصحفيون، خاصة خلال اللحظات المجتمعية المحورية مثل الانتخابات والمخاطر الطبيعية والأزمات بشرية المنشأ. تحديث سياسات وممارسات الثقة والسلامة خصيصًا للتخفيف من استهداف الصحفيات ومعالجته.

ظ. إتاحة الوصول إلى البيانات. تزويد الباحثين، بما في ذلك الأكاديميين في مختلف التخصصات والصحفيين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بإمكانية الوصول إلى البيانات التي يحتاجون إليها لفهم سلامة المعلومات بشكل أفضل، وتوجيه السياسات وأفضل الممارسات وتحسين المساءلة، مع احترام خصوصية المستخدم والملكية الفكرية. ينبغي تصنيف هذه البيانات من أجل إجراء دراسة فعالة لسلامة النظام البيئي للمعلومات، بما في ذلك المخاطر المجتمعية، والتأثيرات على المجتمعات والسكان المتباينين، وعواقب استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، والآثار المحتملة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفعالية تدابير تخفيف المخاطر. وينبغي أن تتضمن معلومات

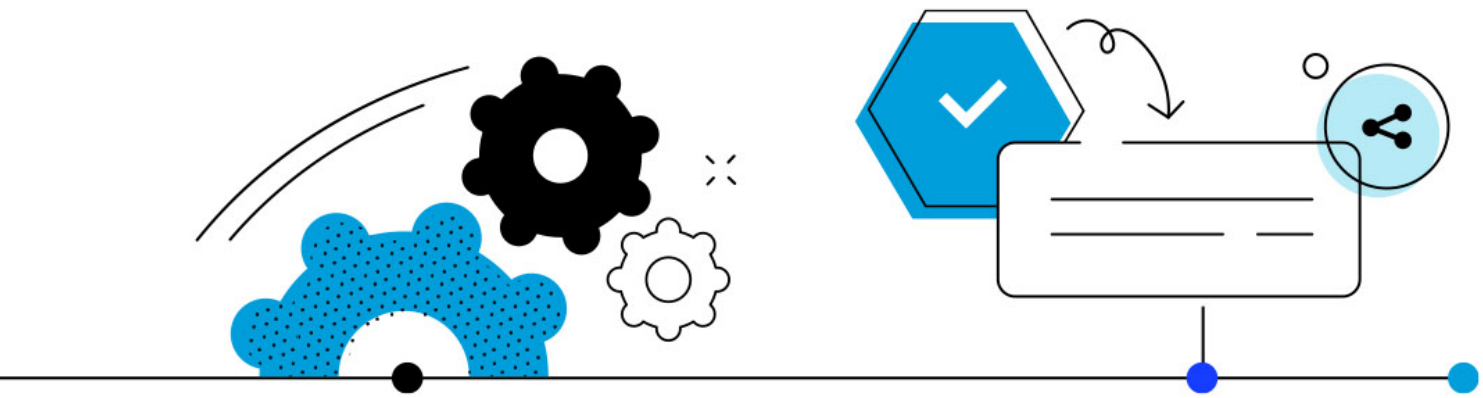

عن. أنظمة التوصية المعتمدة على الخوارزميات، بما في ذلك شرح كيفية تدريب الخوارزميات على تصنيف المحتوى والتوصية به وتوزيعه ووضع علامة عليه؛ إزالة الحسابات أو حظرها أو تخفيض رتبتها؛ وتخصيص الموارد من أجل الثقة والسلامة عبر اللغات والسياقات. تسهيل تسليم البيانات للباحثين بأقل تكلفة في صيغ يسهل الوصول إليها وقابلة للقراءة آليًا.

ع. ضمان الإفصاح. تقديم طلبات عامة من الدولة لإزالة المحتوى أو وضعه. الإفصاح عن جميع أوجه التعاون مع منظمات تدقيق الحقائق، بما في ذلك التمويل أو أشكال الدعم الأخرى المقدمة؛ والتمويل المقدم للهيئات السياسية والمرشحين.

غ. توفير التحكم والاختيار. تقديم أدوات ووظائف وميزات سهلة الاستخدام تضمن الموافقة المستنيرة وتمكين الأشخاص من التحكم بسهولة في تجاربهم عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال قابلية التشغيل البيني مع الخدمات الأخرى، مما يسمح بمزيد من الخيارات وتوفير الموافقة المستنيرة على المحتوى الذي يرونه وكيف تستخدم بياناتهم وأين.

ف. وسم محتوى الذكاء الاصطناعي. وسم المحتوى الذي تم صنعه أو تعديله بوساطة الذكاء الاصطناعي بوضوح، والاستثمار في الحلول وتطويرها على المستوى التنظيمي، لضمان قدرة المستخدمين على تحديد هذا المحتوى بسهولة وتعزيز ثقة المستخدم في سلامة النظام البيئي للمعلومات على نطاق أوسع بدلاً من تقويضها. ويشمل ذلك معلومات في البيانات التعريفية التي تحدد إن كان هذا المحتوى قد صنع أو عدّل بواسطة الذكاء الاصطناعي.

ق. ضمان الخصوصية. التأكد من أن جمع البيانات واستخدامها ومشاركتها وبيعها وتخزينها يحترم خصوصية المستخدمين وأنه بإمكانهم الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بكيفية استغلال بياناتهم الشخصية، بما في ذلك القرارات الخوارزمية، وبكيفية مشاركة بياناتهم الشخصية مع الكيانات الأخرى والحصول عليها منها.

ك. تعزيز الدراية الرقمية. دعم برامج التثقيف الإعلامي والمعلوماتي لتعزيز المهارات الرقمية، بما في ذلك تحسين فهم الجمهور لوظيفة الخوارزميات وتأثيراتها وآثارها. تخصيص موارد لتعزيز الدراية الرقمية وبناء القدرات لجميع لغات ومجالات العمل، وخاصة السياقات الهشة. توفير المواد التدريبية المتعلقة بالسلامة للأطفال والشباب. تمكين وإتاحة التقييمات الخارجية المستقلة لفعالية المبادرات الرامية لتعزيز الدراية الرقمية.

الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي

الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة والعامة المشاركة في مرحلة واحدة على الأقل من دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي

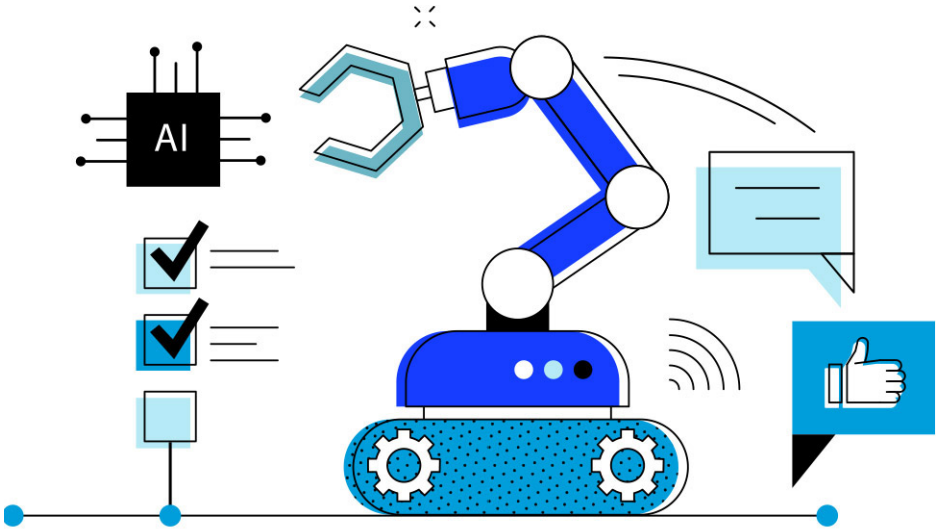

مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، تعد هذه القدرات مهيأة لإعادة تشكيل عالمنا. بدءًا من أتمتة المهام اليومية وحتى المساعدة في الاكتشافات العلمية، فإن الفوائد المحتملة هائلة. ومع ذلك، فإنّ هذا التقدم يقترن بحاجة ماسة لضمان تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره وإيقاف تشغيله بشكل آمن ومأمون وجدير بالثقة.

يمكن أن يؤدي التحيز والافتقار إلى التنوع في بيانات التدريب إلى قيام أنظمة الذكاء الاصطناعي بتوليد معلومات مضللة وإدامة الظلم. كما يمكن إساءة استخدام هذه القدرة على صنع محتوى واقعي على نطاق واسع لخلق مخاطر على سلامة النظام البيئي للمعلومات.

ويمكن التخفيف من المخاطر الناشئة من خلال إعطاء الأولوية للشفافية والعدالة في دورة حياة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. ومن الضروري بمكان بذل جهد تعاوني بين الحكومة وشركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لضمان تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره وإيقاف تشغيله بأمان ومسؤولية طوال دورة حياته. ومن خلال العمل معًا، يمكن لأصحاب المصلحة هؤلاء ضمان أن تخدم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي المجتمع ورفاهية الإنسان.

التوصيات:

أ. ضمان الذكاء الاصطناعي الآمن والجدير بالثقة. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تصميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها ونشرها واستخدامها وإيقاف تشغيلها بشكل آمن ومأمون وجدير بالثقة. معالجة الآثار المترتبة على أي ابتكارات أو تطورات في هذا المجال والتي قد تشكل مخاطر على سلامة النظام البيئي للمعلومات والإبلاغ عنها علنًا، بما في ذلك الاستخدامات الضارة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والاعتماد المفرط عليها دون إشراف بشري وأي إمكانية ذات صلة لزيادة تدهور الثقة عبر المناطق الجغرافية والسياقات المجتمعية. تدريب الذكاء الاصطناعي على مصادر معلومات موثوقة وشاملة حول القضايا المهمة المتعلقة بالرفاهية العامة واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من التحيز الناجم عن بيانات التدريب، بما في ذلك التحيز الجنساني والعنصري. الشراكة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في إجراء تقييمات المخاطر في مجال حقوق الإنسان لتقليل المخاطر المجتمعية بشكل استباقي وتخفيف الأضرار المحتملة، بما في ذلك على النساء والأطفال والشباب والفئات الضعيفة والمهمشة.

ب. إجراء عمليات مراجعة مستقلة. الالتزام بتوفير الوصول والملاذ الآمن القانوني والتقني للباحثين من المؤسسات والأفراد لإجراء عمليات مراجعة مستقلة لنماذج الذكاء الاصطناعي، مع ضمانات مناسبة مثل الامتثال لسياسات الكشف عن نقاط الضعف في الشركة. ضمان وصول الجمهور إلى نتائج عمليات المراجعة المستقلة، والبيانات المتعلقة بمخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي - مثل احتمال التمييز الضار و"الهلوسة"، أي المحتوى الذي يبدو واقعيًا ولكنه مختلق بالكامل - والخطوات المتخذة لمنع وتخفيف ومعالجة الأضرار المحتملة.

ت. احترام الملكية الفكرية. احترام حقوق الملكية الفكرية، وضمان التعويض العادل عن استخدام الملكية الفكرية في تدريب أدوات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الصحافة الأصلية.

ث. عرض مصدر البيانات. وضع وتنفيذ حلول وسياسات بشأن المصدر، من خلال أشكال مرئية وغير مرئية، مثل شهادة الأصالة والعلامات المائية والتوسيم. بذل جهود أصحاب المصلحة المتعددين من أجل توحيد العلامات سهلة الاستخدام.

ج. دعم التثقيف. الاستثمار على المستوى التنظيمي في تطوير ونشر مبادرات التثقيف لتعزيز الفهم العام لكيفية عمل نماذج الذكاء الاصطناعي والآثار المترتبة على مستهلكي المعلومات على مستوى العالم، مع التركيز على المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات.

ح. تمكين تعليقات المستخدم. تزويد المستخدمين بالقدرة على التنبيه أو الإبلاغ عن معلومات المصدر غير الدقيقة أو المضللة، مع حماية خصوصية المستخدم.

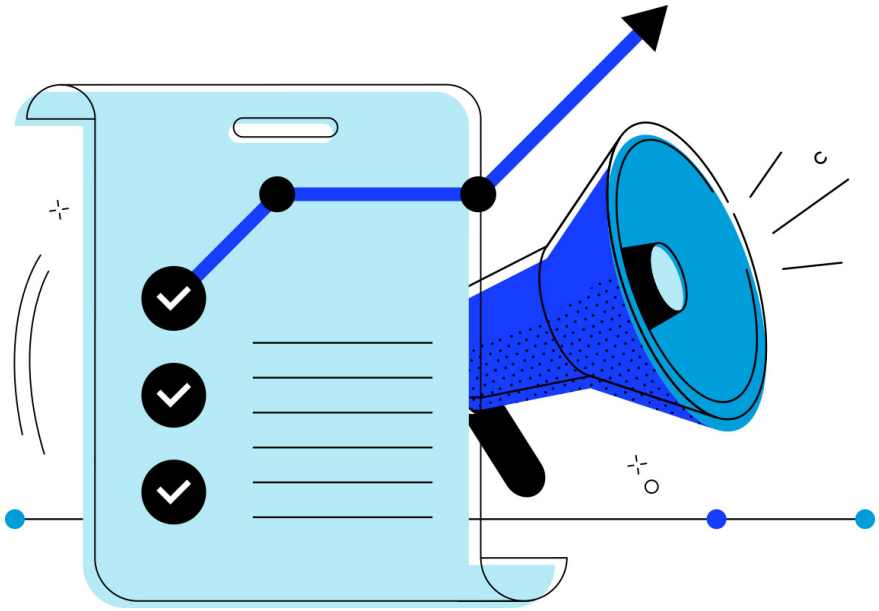

المعلنون

يمكن للمعلنين التأثير بشكل فريد على سلامة النظام البيئي للمعلومات من خلال المساعدة في قطع الحوافز المالية لأولئك الذين يسعون إلى الاستفادة من التضليل والكراهية. ومن خلال القيام بذلك، يتمكن المعلنون من حماية علاماتهم التجارية بشكل أفضل ومعالجة المخاطر المادية، وتعزيز أرباحهم النهائية أثناء إنجاز الأعمال بما يتماشى مع قيم شركاتهم.

التوصيات:

أ. إنشاء إعلانات مسؤولة تحترم حقوق الإنسان. وضع ضمانات لضمان أن الإعلانات لا تهدد فضاءات المعلومات وتدعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال. تجنب ممارسات تمييزية موجهة بناءً على البيانات الحساسة وسمات المستخدم المتصورة. الإعلان مع وسائل الإعلام والمنصات التي تعزز سلامة المعلومات، بما في ذلك صحافة المصلحة العامة، من خلال أساليب مثل قوائم الإدراج والاستبعاد، وأدوات التحقق من الإعلانات والتدقيق الغير آلي. مطالبة شركات تكنولوجيا الإعلان بنشر المعايير التي يجب على موقع الويب أو القناة الالتزام بها قبل أن تتمكن من توليد الإيرادات.

ب. تسخير معايير الصناعة. الاستفادة من معايير الصناعة لوضع سياسات واضحة من أجل تقليل المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات والمساعدة في ضمان سلامة العلامة التجارية.

ت. **تشكيل التحالفات.** التعاون عبر القطاع ومع المجتمع المدني لمشاركة أفضل الممارسات والدروس المستفادة حول سلامة المعلومات في الوقت المناسب، بما في ذلك تقييم تأثيرات الإعلان، والتخفيف المنهجي للمخاطر والأضرار المحتملة الناجمة عن الإعلان وتسييل المحتوى.

ث. **طلب البيانات.** إنشاء لمحة عامة كاملة ومفصلة حول مجاورة الإعلان بشكل مستمر، مما يتطلب بيانات دقيقة توضح مكان ظهور الإعلانات وإجراء استعراضات الملاءمة قبل وضع الإعلان. إجراء عمليات مراجعة شاملة للحملات الإعلانية.

ج. **إلزام الشفافية.** مطالبة شركات تكنولوجيا الإعلان باعتماد معايير الشفافية التي تتيح التحقق الشامل من سلسلة توريد تكنولوجيا الإعلان، ومشاركة بيانات الحملة الإعلانية الكاملة مع العملاء والباحثين بما في ذلك وضع البيانات وحظرها على مستوى السجل.

ح. **إجراء عمليات المراجعة.** مطالبة شركات تكنولوجيا الإعلان بإجراء عمليات مراجعة مستقلة من جهات خارجية والتدقيق في شركاء توريد تبادل الإعلانات.

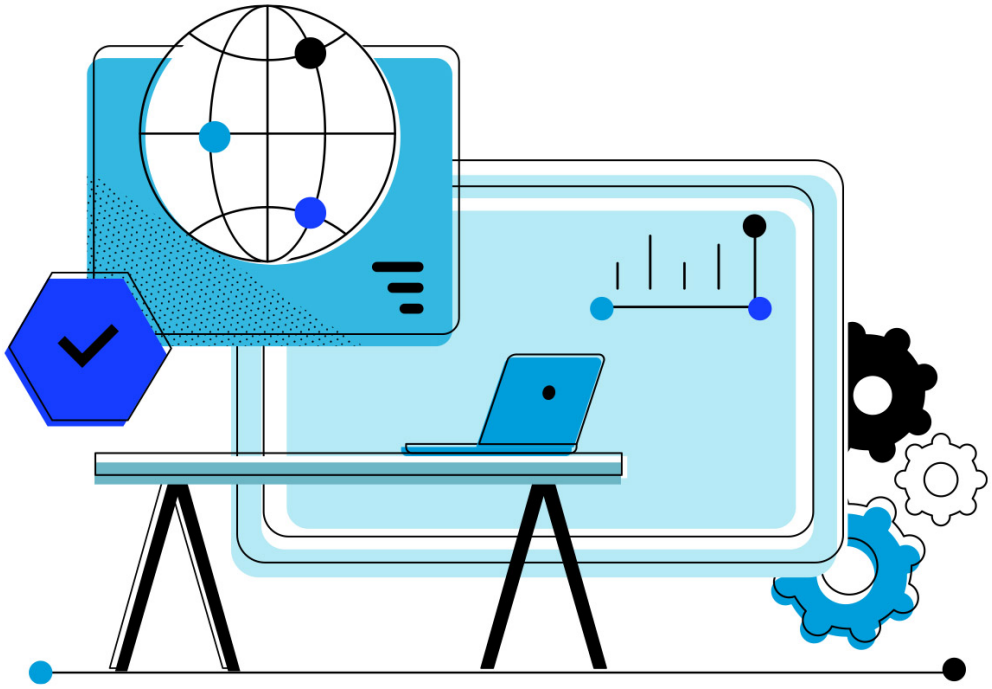

الجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص

يمكن أن تؤثر تصرفات مجموعة واسعة من كيانات القطاع الخاص غير المشاركة بشكل مباشر في قطاع التكنولوجيا على حيز المعلومات، مما يؤدي إلى إضعاف سلامة المعلومات ودعمها في الوقت ذاته. تتحمل الشركات مسؤولية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات، ويمكنها تشكيل شراكات تعاونية مع أصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في تحقيق نظام بيئي أكثر صحة للمعلومات.

التوصيات:

أ. التشبث بالسلامة. التشبث بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والرأي والامتناع عن نشر المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات أو تمويلها عمدًا من أجل تحقيق هدف مالي أو أي هدف استراتيجي آخر.

ب. الاستثمار في التثقيف. لاستثمار في التثقيف الإعلامي والمعلوماتي للموظفين على المستوى التنظيمي، من خلال الشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ذات الصلة والاستعانة بخبراتها.

وسائل الإعلام الإخبارية

تلعب وسائل الإعلام المستقلة والحرة والتعددية دورًا حاسمًا في إعلام الجمهور بالمسائل المتعلقة بالصالح العام، وتعزيز المشاركة المدنية وتعزيز مساءلة من هم في السلطة.

ومع ذلك، فإن التهديدات المباشرة وغير المباشرة لاستقلالية وسائل الإعلام وحريتها وتنوعها، وتراجع الصحافة المحلية وصحافة المصلحة العامة، يمكن أن تقوض هذه الوظائف الحيوية. فعدم التزام وسائل الإعلام الإخبارية بالمعايير المهنية بشكل صارم، من الممكن أن يؤدي إلى تدهور سلامة المعلومات. يقدم الصحفيون خدمة لا غنى عنها من خلال التغطية الإعلامية الأخلاقية والممارسات التحريرية والالتزام بالشفافية مع التدريب الجيد وظروف العمل ويمكنهم المساعدة في استعادة التوازن في مواجهة المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات.

التوصيات:

أ. تغطية سلامة المعلومات. الاستثمار في بناء القدرات في مجال الصحافة الاستقصائية والقائمة على البيانات لتغطية المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات بشكل استباقي وإعلام الجمهور بها. استخدام اجراءات ومعايير تحريرية قوية، بما في ذلك مصادر المعلومات، للمساعدة في الحفاظ على الثقة وتأمينها بين مستعملي وسائل الإعلام. إنشاء آليات تدقيق الحقائق لتكون مرجعاً للجمهور.

ب. توفير الاستجابة للأزمات. الالتزام بتوفير معلومات مجانية وفي الوقت المناسب للجمهور أثناء حالات الطوارئ والأزمات عندما تتزايد المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات.

ت. الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية. وضع سياسات قوية للاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك وضع علامات واضحة على المواد التي يتم صنعها أو تعديلها بواسطة الذكاء الاصطناعي عند النشر أو البث. ويشمل ذلك معلومات في البيانات التعريفية التي تحدد إن كان هذا المحتوى قد صنع أو عدّل بواسطة الذكاء الاصطناعي.

ث. **استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي.** وضع سياسات قوية للاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك وضع علامات واضحة على المواد التي يتم صنعها أو تعديلها بواسطة الذكاء الاصطناعي عند النشر أو البث. ويشمل ذلك معلومات في البيانات التعريفية التي تحدد إن كان هذا المحتوى قد صنع أو عدّل بواسطة الذكاء الاصطناعي.

ج. **صنع إعلانات شفافة ومسؤولة تحترم حقوق الإنسان.** اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن الإعلانات لا تهدد فضاءات المعلومات. التمييز بوضوح بين الخبر والرأي والمحتوى المدعوم، وضمان الشفافية فيما يتعلق بتمويل مقالات الرأي وتضارب المصالح المحتمل. وضع علامة واضحة على جميع الإعلانات والمحتوى الإعلاني المدفوع والمصنوع أو المعدل بواسطة الذكاء الاصطناعي. توفير تقارير شفافة عن مصادر إيرادات الإعلانات وسياسات وممارسات إعلانية واضحة يسهل الوصول إليها.

ح. **احترام معايير العمل.** تهيئة ظروف عمل تتماشى مع قانون العمل الدولي وقانون حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية للمبادرات التي تساعد على ضمان رفاهية الصحفيين وسلامتهم، بما في ذلك في الفضاءات الرقمية، وإيلاء اهتمام خاص للتمييز والإساءة والمضايقة والتهديدات بالعنف ضد الصحفيات والعاملات في مجال الإعلام.

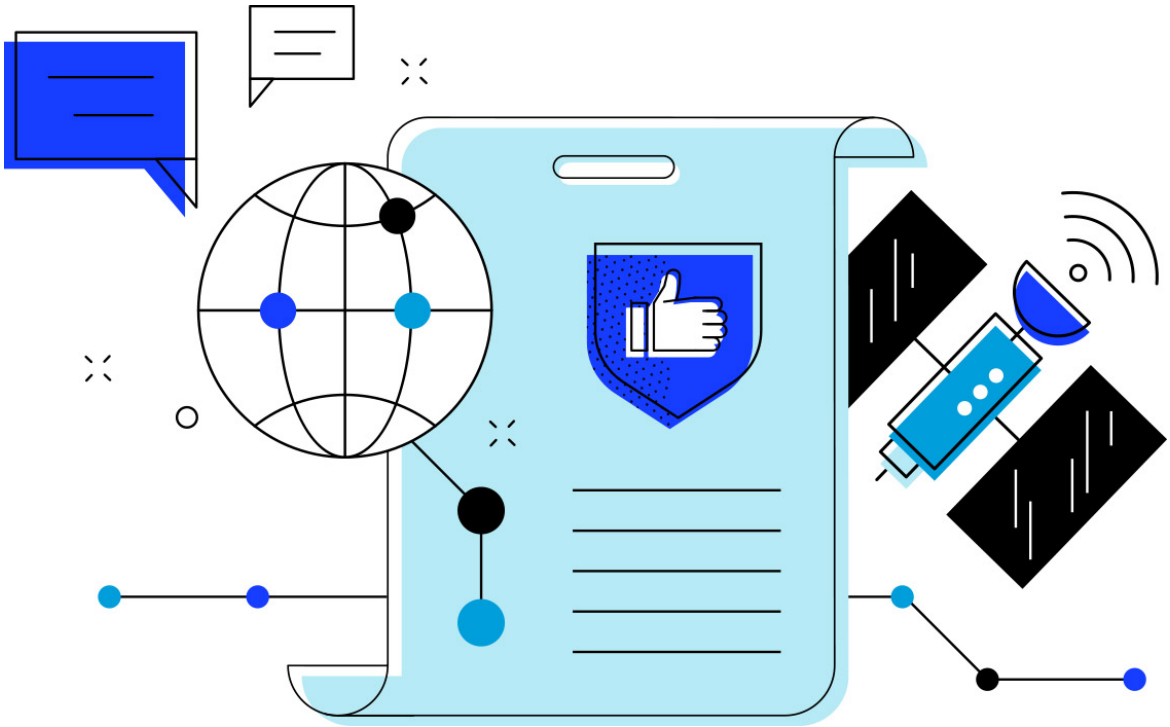

الباحثون والمجتمع المدني

يلعب الباحثون ومنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في الجهود المبذولة لفهم ومعالجة التأثيرات المتعددة الأوجه للمخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات. ويمكن لجهودهم أن تساعد في كشف المخاطر التي تهدد فضاءات المعلومات، وتعزيز قاعدة الأدلة اللازمة للدعوة وتعزيز القدرة على الصمود، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة. وتعد الشراكات التعاونية وتبادل المعرفة ضرورية لسد الفجوة بين الرؤى البحثية والحلول الفعالة.

التوصيات:

- **أ. التعاون.** الشراكة مع أصحاب المصلحة عبر المناطق الجغرافية والسياقات لمشاركة الأساليب الفعالة والأخلاقية لتعزيز سلامة النظام البيئي للمعلومات.
- **ب. الالتزام بمعايير السلامة والمعايير الأخلاقية.** دعم حقوق الإنسان والامتناع عن نشر أو تمويل المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات عمدًا. إجراء جميع الأبحاث بطريقة أخلاقية وشفافة واعية بالخصوصية.
- **ت. تعزيز الوصول الحر.** القيام بمبادرات الوصول الحر وإتاحة الأبحاث مجانًا وتعزيز التعاون عبر التخصصات.
- **ث. تعزيز البحوث الشاملة.** استكشاف الأبحاث متعددة التخصصات حول النظام البيئي للمعلومات عبر المناطق الجغرافية واللغات والمجالات المواضيعية، بما في ذلك التأثير المحتمل للمخاطر التي تهدد سلامة المعلومات على أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على السياقات غير المدروسة والمجتمعات الضعيفة والمهمشة. وضع منهجيات صارمة لقياس هذه المخاطر والأضرار المرتبطة بها.

توصيات من أجل
منظمات وشبكات التدقيق

أ. الالتزام بالمعايير المهنية. الالتزام بالمهنية والأخلاق والتمسك بمعايير الاستقلالية وعدم التحيز والشفافية الواضحة في العنصر التنظيمي والحوكمة ومصادر التمويل والملكية وممارسات العمل.

ب. الإفصاح عن التمويل. اتخاذ التدابير اللازمة للإفصاح علناً عن مصادر التمويل وأي تعاون مع أصحاب المصلحة مثل شركات التكنولوجيا ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

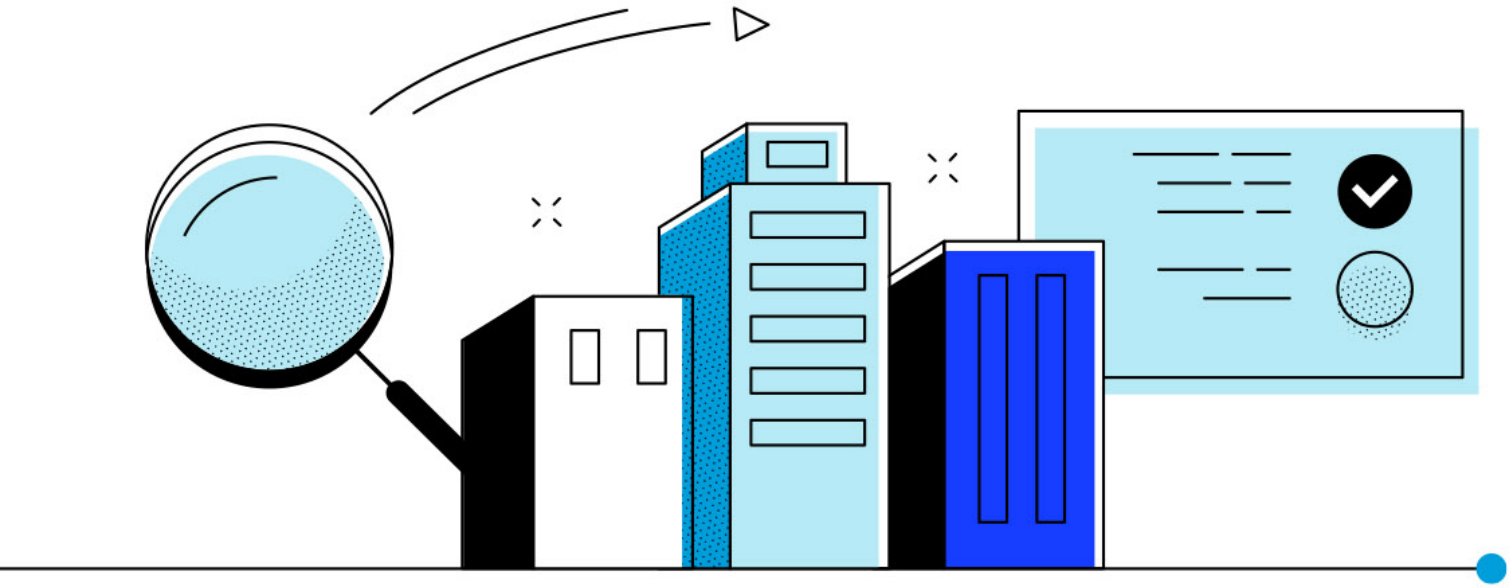

الدول

تتحمل الدول مسؤولية لا غنى عنها لتعزيز المبادئ العالمية بشأن سلامة المعلومات. ويبدأ ذلك بالتزامات الدولة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، ولا سيما الحق في حرية التعبير بما في ذلك الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها.

تلعب الدول دورًا مركزيًا في تشكيل فضاءات المعلومات نظرًا لما تملكه من سلطة قانونية وتنظيمية وسيطرة على الموارد العامة وقدرة على بناء تحالفات محلية ودولية، من بين عوامل أخرى. وكجزء من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، يجب على الدول توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان داخل أراضيها و/أو ولايتها القضائية من قبل الشركات، واتخاذ الخطوات المناسبة للحد من هذه الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر الضرر الناتج عنها من خلال سياسات وتشريعات ولوائح وأحكام قضائية فعالة. تتمتع الدول بقدرات تقنية ومالية مختلفة عند التعامل مع النظام البيئي للمعلومات. وقد ساهمت الفجوات في البنية التحتية وفي الوصول إلى التكنولوجيا والموارد المالية في إحداث الفجوة الرقمية. وفي الوقت نفسه، تتخذ العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى من بعض بلدان الشمال مقراً لها رغم أنها متغلغلة في السوق العالمية ومهيمنة عليها.

ولضمان أن تتمكن جميع الدول من المساهمة في النظام البيئي للمعلومات والاستفادة منه، يلزم اتخاذ مبادرات عاجلة ومستدامة لزيادة قدرة الدول على توسيع نطاق الربط الرقمي، والحيلولة بشكل استباقي دون نشوء "فجوة في مجال الذكاء الاصطناعي" وتعزيز قدراتها على التصدي بشكل مناسب للمخاطر في فضاءات المعلومات، مع احترام حقوق الإنسان. وفي نهاية المطاف، ستؤدي هذه الجهود إلى تعزيز سلامة المعلومات وحقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

أ. احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، ولا سيما الحق في حرية التعبير والرأي، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، استنادا إلى المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. ضمان امتثال اللوائح التنظيمية أو التدابير الأخرى المنفذة لمعالجة مختلف عناصر سلامة المعلومات للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، مما يشكل جزءاً من جهد أوسع نطاقاً لتعزيز حقوق الإنسان وبناء الثقة. ضمان أن تكون القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير تقييدات استثنائية، وحيثما تفرض قيود، يجب أن تمتثل للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، أي أن ينص عليها القانون، وأن تكون ضرورية لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وأن تمتثل لمبادئ التناسب. ضمان ألا

تؤدي القيود عمليا إلى خنق حرية التعبير. اعتماد تدابير لحماية خصوصية البيانات الشخصية تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنفاذها بفعالية.

ب. ضمان السلامة. الامتناع عن إجراء أو تمويل العمليات الإعلامية، محليًا أو عبر الحدود الوطنية، التي تنشر عمدًا معلومات مضللة أو تستغل خطاب الكراهية. الامتناع عن أي شكل من أشكال قطع الإنترنت أو تقييدها. الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة من المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات والتي تؤثر على تنفيذ الولاية.

ت. حماية السكان. تأكيد ومضاعفة الجهود الرامية لضمان حماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة والتي غالبًا ما يتم استهدافها في فضاءات المعلومات عبر الإنترنت وخارجها، مثل النساء أو المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى أو الأقليات العرقية أو الدينية، قانونيا وعمليا، مع معالجة الاحتياجات والحقوق الخاصة للأطفال. الامتثال للالتزام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحظر الدعاية بموجب القانون للحرب أو الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف.

ث. توفير الوصول إلى المعلومات. توفير الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات العامة، دون تمييز - بما في ذلك وسائل الإعلام الإخبارية - بجميع اللغات والأشكال التي تكون مفهومة وقابلة للاستخدام للجميع، مع تعزيز الوصول للمجتمعات المحرومة. ضمان الوصول إلى معلومات موثوقة ودقيقة في حالات الأزمات. اعتماد ممارسات اتصالية أخلاقية جديرة بالثقة لإشراك المجتمعات المحلية بشكل استباقي وبناء الثقة في المؤسسات العامة.

ج. ضمان حرية الإعلام. ضمان بيئة إعلامية حرة وقابلة للبقاء ومستقلة وتعددية وحمايتها وتعزيزها، واتخاذ تدابير قوية لحماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام ومدققي الحقائق، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء وأفراد الفئات الضعيفة والمهمشة، من جميع أشكال التمييز والإيذاء والمضايقة والتهديد بالعنف. احترام حقوق صانعي المحتوى الرقمي والصحفيين المواطنين وحمايتها في القانون والسياسات.

ح. حماية الباحثين والمجتمع المدني. حماية الأكاديميين والمجتمع المدني من الترهيب أو المضايقة أو الإجراءات الانتقامية، مع احترام الحرية الأكاديمية.

خ. توفير الشفافية. توفير الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالمتطلبات وطلبات البيانات المفروضة على شركات التكنولوجيا والمؤسسات الإعلامية. اتخاذ تدابير لمعالجة أساليب الضغط غير الشفافة والمضللة وتضارب المصالح بين شركات التكنولوجيا وصناع السياسات التي تقوض سلامة المعلومات، مثل ممارسات التوظيف غير الأخلاقية والحوافز المالية.

د. تعزيز التضامن العالمي وبناء القدرات والمساعدة الإنمائية. الانخراط في التعاون والشراكات بين البلدان لدعم بناء القدرات من أجل تعزيز سلامة المعلومات وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها فضاءات المعلومات، وخاصة في البلدان النامية. تخصيص الموارد المالية، بشفافية كاملة، للتدريب وبناء القدرات في مجال التثقيف الرقمي والمعلوماتي والإعلامي وبرامج التوعية، بما في ذلك تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، بجميع اللغات. دعم البلدان النامية في الجهود المبذولة على المستوى الوطني لبناء القدرة المجتمعية على مواجهة المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات، وإجراء تدريب قوي على التثقيف الإعلامي والمعلوماتي وتعزيز وسائل الإعلام التي تخدم المصلحة العامة، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية المخصصة والكافية. دعم عمل المؤسسات العامة، بما في ذلك المكتبات، في تحسين الوصول إلى التدريب والموارد في مجال محو الأمية.

ذ. تعزيز المشاركة السياسية. تأمين وصول جميع الأطراف المعنية بالانتخابات إلى المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب أثناء العمليات الانتخابية. اتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة والقيادة السياسيتين الشاملتين ودعم حقوق المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك الحماية من جميع أشكال التمييز وسوء المعاملة والتحرش والتهديد بالعنف.

ر. إعطاء الأولوية للأبحاث الشاملة التي تخدم المصلحة العامة. إعطاء الأولوية للأبحاث المستقلة التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية والاستثمار فيها ودعمها ومراجعة التخصصات المتعلقة بسلامة المعلومات، بما في ذلك في ضوء القدرات والتأثيرات الناشئة وغير المعروفة حتى الآن لتقنيات الذكاء الاصطناعي. دعم البحوث التي تجرى عبر المناطق الجغرافية واللغات والمجالات المواضيعية، بما في ذلك التأثير المحتمل للمخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات على أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على السياقات والمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات والبحث والمعرضة للخطر. تعزيز الوصول الحر للجمهور إلى نتائج البحوث لتمكين التبادل العادل للمعلومات داخل البلدان وفيما بينها.

ز. تعزيز التثقيف. تعزيز الخطاب العام النقدي والمستنير من خلال وسائل الإعلام الموجهة ومحركات التثقيف المعلوماتي، ودمج المهارات الرقمية بسلاسة في مناهج التعليم الرسمي وغير الرسمي منذ سن مبكرة. العمل بنشاط على تحسين فهم الجمهور ووعيه، بما في ذلك بين الأطفال، بالحقوق الرقمية، وكيفية عمل بيئات المعلومات الرقمية وكيفية استخدام البيانات الشخصية، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية واللغوية المحددة للأشخاص من جميع الأعمار والخلفيات. إعطاء الأولوية لاحتياجات القراءة والكتابة للأفراد والجماعات الذين يعيشون الضعف والتهميش، بما في ذلك

النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمليارات الذين هم على وشك الاتصال بالإنترنت. بذل جهود التثقيف حول مشاكل محددة تتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديث هذه الجهود باستمرار لتعكس التقنيات والتحديات الجديدة والناشئة.

س. تمكين الأطفال والآباء والأوصياء والمعلمين. توفير موارد مستدامة للأطفال والآباء والأوصياء والمعلمين بشأن السلوك الرقمي الآمن والمسؤول، وتصفح وسائل الإعلام الرقمية، وفهم حقوق الأطفال في حرية التعبير والمعلومات. إشراك جميع الأطراف في وضع المبادئ التوجيهية والمبادرات الخاصة بالتثقيف الإعلامي والرقمي من أجل تجارب أكثر أمانًا عبر الإنترنت، مع تسخير الطلاقة الرقمية لدى الشباب.

توصيات لجميع الجهات السياسية

الأفراد والجماعات والكيانات المشاركة في العمليات السياسية والتأثير عليها

أ. الحفاظ على نزاهة الانتخابات. الامتناع عن الجهود الرامية إلى تقويض سلامة المعلومات وإدانتها علناً، بما في ذلك ما يتعلق بأهلية الناخبين والاقتراع وفرز الأصوات والنتائج.

ب. حماية الإدماج. الإدانة العلنية واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للإساءات والمضايقات التي تستهدف المرشحين والموظفين العموميين، وخاصة النساء وأفراد الفئات الضعيفة والمهمشة.

ت. توفير الشفافية. الحفاظ على الشفافية في الاتصالات، بما في ذلك مصادر تمويل الإعلانات واستخدام تكنولوجيات الاستهداف المستندة إلى البيانات.

الأمم المتحدة

تنطبق المبادئ العالمية بشأن سلامة المعلومات على الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين الدوليين. وبتقيد المنظمة بالمبادئ العالمية، فإنها تقدم مثالاً بارزًا للإدارة المسؤولة لسلامة المعلومات داخل المجتمع العالمي. وسيسهم توسيع نطاق عملها لتعزيز سلامة النظام الإيكولوجي للمعلومات في النهوض بمهمة المنظمة المتمثلة في ضمان السلام، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

ستقوم الأمم المتحدة بما يلي:

أ. تكثيف الجهود. تكثيف الجهود لتعزيز سلامة المعلومات، بما في ذلك من خلال البحوث الخاصة بالسياق والرصد وتقييم المخاطر وإشراك المجتمع وبناء التحالفات عبر سياقات ولغات متنوعة. دمج سلامة المعلومات في البرامج والعمليات لتعزيز الوقاية والتخفيف والاستجابة وتحديد الفرص والتحديات الناشئة.

ب. دعم مبادرات بناء القدرات. دعم بناء القدرات في الدول من خلال تقديم مبادرات لتنمية المهارات، بما في ذلك تدريب الشباب، للمساعدة في تعزيز سلامة المعلومات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية.

ت. الترويج. تعزيز المبادئ العالمية والترويج لها على المستوى العالمي وعبر البلدان والمجتمعات، مع إيلاء اهتمام خاص للسياقات والفئات المحرومة التي تعيش في ظل الضعف والتهميش. المساهمة بشكل فعال في التماسك الاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة المخاطر التي تهدد سلامة المعلومات، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ث. زيادة القدرة المخصصة. إنشاء وحدة مركزية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لوضع نُهج مبتكرة ودقيقة لمعالجة المخاطر التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات والتي تؤثر على تنفيذ ولاية الأمم المتحدة والأولويات الموضوعية، والتنسيق مع القدرات الأخرى وخدمة منظومة الأمم المتحدة بأكملها حسب الاقتضاء.

ج. **وضع استراتيجيات اتصالات فعالة.** تسخير استراتيجيات اتصال مبتكرة وقائمة على الأدلة ومرنة ومصممة خصيصًا، لاستخدام فضاءات المعلومات المتصلة وغير المتصلة بالإنترنت من أجل الصالح العام وتلبية احتياجات جميع الأشخاص الذين تخدمهم الأمم المتحدة بشكل أفضل.

ح. **توفير موارد متعددة اللغات.** إنشاء مركز متعدد اللغات لموارد بشأن سلامة المعلومات عبر الإنترنت مع مشاركة البحوث والتوجيهات وأفضل الممارسات المطبقة على سياقات متنوعة لدعم المبادرات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

خ. **دعم خطط عمل أصحاب المصلحة المتعددين.** دعم خطط العمل والتحالفات الإقليمية والوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين، مع الاستفادة من الآليات القائمة والاستعانة بخبرة المنظمة وتجاربها في بناء القدرات والتنسيق على المستوى الدولي.

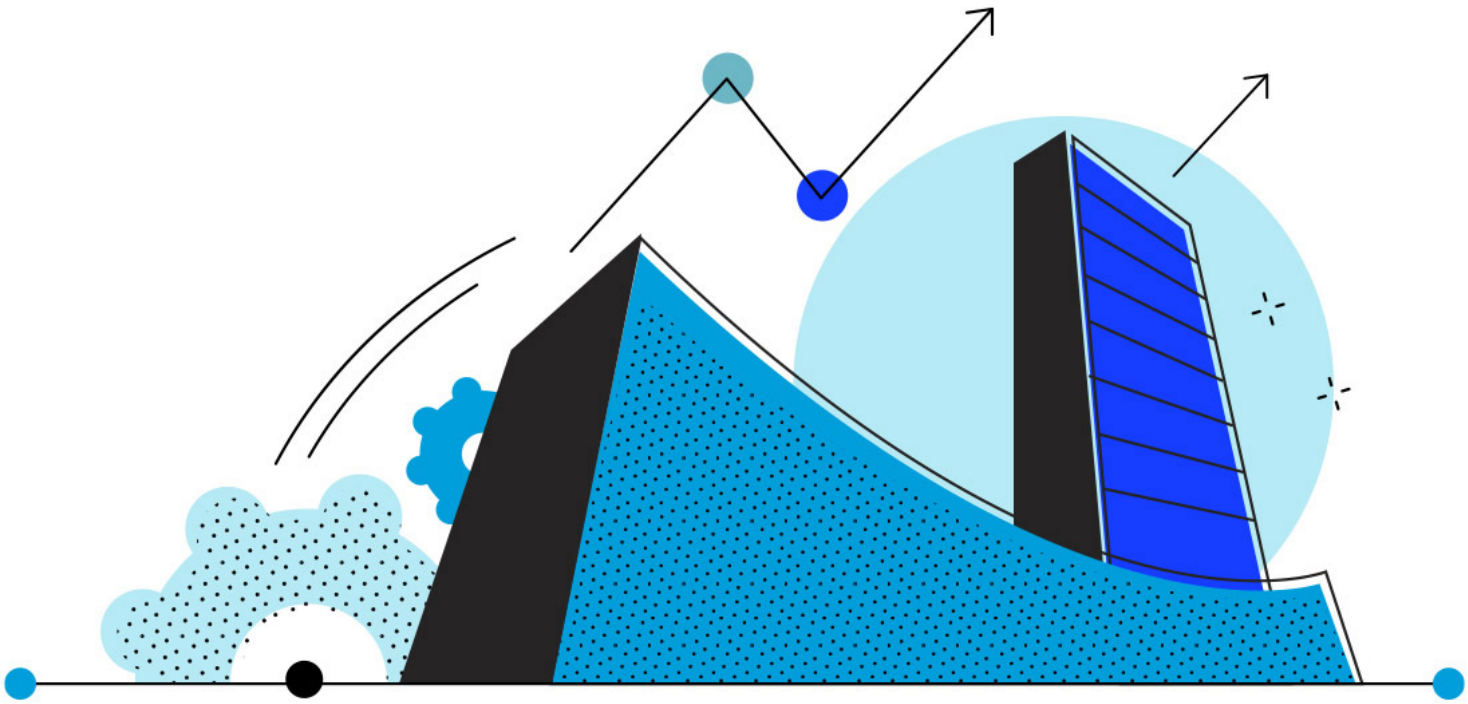

الخطوات التالية

ليس التأكيد على الحاجة الملحة لتعزيز سلامة المعلومات في مواجهة المخاطر المتصاعدة التي تهدد سلامة النظام البيئي للمعلومات وظهور التطورات المتاحة بسهولة في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ضربا من المبالغة. توفر المبادئ العالمية إطارًا شاملاً وموحدًا للعمل لحماية وتعزيز سلامة المعلومات بينما يبحر العالم في تعقيدات العصر الرقمي ويتطلع إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحث أصحاب المصلحة على ما يلي:

- **الالتزام العلني** بمبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات واعتمادها ونشرها بشكل فعال كإطار للعمل الفوري.
- تسخير المبادئ العالمية لتشكيل **تحالفات واسعة شاملة لعدة قطاعات بشأن سلامة المعلومات** والمشاركة فيها بنشاط، وجمع خبرات ونهج متنوعة، بما في ذلك من أجل بناء القدرات، من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والحكومة والقطاع الخاص الدولي، وكفالة مشاركة الشباب مشاركة كاملة وذات مغزى، من خلال أفرقة استشارية مكرسة للشباب.
- التعاون من أجل وضع **خطط عمل لأصحاب المصلحة المتعددين** على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وإشراك المجتمعات لدعم المبادرات الشعبية والتعلم منها وضمان مشاركة الشباب الكاملة والهادفة.

ومن خلال تبني مبادئ الأمم المتحدة العالمية بشأن سلامة المعلومات، يمكن لأصحاب المصلحة من جميع القطاعات إظهار التضامن والتعاون في شق طريق نحو نظام بيئي معلوماتي متجدد يعزز الثقة والمعرفة والاختيار الفردي للجميع.

المرفق

الموارد

1. الأمين العام للأمم المتحدة "جدول أعمالنا المشترك - الموجز السياساتي 8: سلامة المعلومات على المنصات الرقمية" (2023) https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-Information-integrity-en.pdf

2. مبادئ اليونسكو التوجيهية لحوكمة المنصات الرقمية (2023) https://www.unesco.org/en/internet-trust/guidelines

3. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: "مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (2022)" (A/77/287) https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/NV-disinformation.pdf

4. توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021) https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137

5. استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية (2019) www.un.org/en/genocideprevention/documents/advising-and-mobilizing/Action_plan_on_hate_speech_EN.pdf

6. خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف (2012) https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/rabat-plan-action

7. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2011) https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf